من وثائق تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية

مفاوضات عدلى كرزن ١٩٢١



جمعها وقدم لها

د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر

القاهرة ٢٠١٣

مقدمه

تطلعت انجلترا بعد احتلالها لمصر فى عام ١٨٨٢ إلى اكتساب صفة الشرعية لوجودها، وعندما قامت الحرب العالمية الأولى انتهزت الحكومة الانجليزية الفرصة وأعلنت من جانبها الحماية على مصر. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها قام المصريون يطالبون باستقلال بلادهم وألفوا وفدا للدفاع عن حقوقهم أمام مؤتمر الصلح بباريس، ولما منع ذلك الوفد من السفر واعتقل من أعضائه سعد زغلول، ومحمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل دبت فى البلاد روح الثورة، وأدرك الانجليز أن مصر لم تعد تلك الدولة الخاضعة الذليلة، وأن الحكمة السياسية تقتضى إجابة بعض مطالبها تهدئه لها، فتم الافراج عن سعد وزملائه وسمحت لهم بالسفر الى باريس لحضور المؤتمر، كما ألفت الحكومة البريطانية لجنة يرأسها "اللورد ملنر" وزير المستعمرات وأحد رجال الاحتلال القدماء وعهدت اليها فى تحقيق أسباب الإضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى "وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يُعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية" ثم كان ما كان من مقاطعة المصريين لتلك اللجنة، وتحفظهم عليها فعادت اللجنة إلى انجلترا، ورفعت تقريرها لحكومتها، وقد أخذت الحكومة البريطانية عن تقرير "ملنر" فكرتين الأولى ضرورة إبدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وانجلترا تبعث على رضا المصريين، والثانية ان الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة، ولكن رجالها يتفاوتون استعدادا لقبول جوهر التسوية، وانه من الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت [١].

ونتيجة لذلك دعت انجلترا الوفد المصرى للحضور الى لندن للتباحث فى المسألة المصرية. وقد أعلن الوفد منذ البداية أن خطته تتركز فى أن تتم تسوية بالإتفاق مع بريطانيا

١- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ٨١

تحقق استقلال البلاد، وتصون المصالح البريطانية التى لاتتعارض مع هذا الاستقلال، وعلى ضوء هذا المفهوم بدأت واستمرت سلسلة من المفاوضات الطويلة من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٢ اتسمت جميعها بالفشل، وأثارت موجه من الخلافات والانشقاقات بين الزعماء، فاتهم بعضهم البعض بالتواطؤ مع المحتلين ورأى البعض الأخر أن التشدد فى المطالب الوطنية يؤدى إلى فشل المفاوضات وعلى أى حال فبعد مفاوضات عسيرة بين "ملنر" والوفد المصرى برئاسة سعد زغلول رفض سعد المشروع الذى قدمه "ملنر" بحجة أنه حماية مقنعة[٢] ورأى ضرورة قطع المفاوضات ثم اضطر تحت ضغوط معظم اعضاء الوفد الى الإنتظار، وبعد اجتماع له مع عدلى باشا خطر ببال سعد فكرة أن يفوض الأمة المصرية فى الرأى ويستشيرها فى الأمر، فأرسل أربعة من أعضاء الوفد الى مصر لإستيضاح الرأى، ونتيجة لتحفظ العديد من طبقات الأمة المصرية على بعض النصوص توقفت المفاوضات، ثم قام الخلاف بين سعد وعدلى، وكان فى ظاهره خلافا عن من يرأس المفاوضات[٣] وخلال ذلك انقسم اعضاء الوفد بين تأييد لموقف سعد المتشدد وموقف عدلى باشا الراغب فى إيجاد حل سريع للمسألة المصرية يتم فيه تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر على أسس توافقية وعلى أثر ذلك أبلغت الحكومة الانجليزية سلطان مصر فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قرارها الذى تطلب فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين، فدعا السلطان فؤاد "عدلى باشا" الى تأليف الوزارة فألفها فى السابع عشر من مارس ١٩٢١ وأخذ فى تشكيل الوفد المفاوض تحت رئاسته مما أدى إلى انتقال المفاوضات الى طور جديد. وفى ٢٩ مايو ١٩٢١ صدر الأمر بالموافقة على تشكيل الوفد المصاحب لعدلى باشا وفى أعقاب ذلك أبحر الوفد من ميناء الأسكندرية فى الأول من يوليو ١٩٢١ متجها الى باريس، ثم غادرها الى لندن حيث تم عقد اربعة وعشرون إجتماعا تم فيها تكثيف الجهود للخروج بموقف يرضى الطرفين.

٢- للتفاصيل انظر كتابنا : لجنة ملنر والتفاوض من أجل استقلال مصر – دراسة وثائقية فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ – ١٩٢١.

٣- يوسف نحاس: صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث – مفاوضات عدلى كرزن ص ٥

وقد أبرزت هذه المفاوضات ما يعانيه المفاوض المصرى من متاعب، أوضحت نواحى براقه من المواقف الوطنية والتضحية فى كثير من المواقف، كما أظهرت بعض نواحى الضعف فى العديد من النواحى ربما كان سببها أن انجلترا كانت تتفاوض من مركز القوى، بينما كان عدلى يحارب فى جبهتين جبهة معارضة له فى الداخل، ثم قبضة انجلترا القوية التى تواجهه وتحاول الحصول منه على العديد من المكاسب ومع ذلك فقد فاوض عدلى اللورد كرزن، وعرض حقوق مصر وأمانيها وإمتدت المفاوضات إلى ٢٦ أغسطس، ثم تلا ذلك فصل إجازة البرلمان، فأوقفت المفاوضات فى هذه الفتره واستؤنفت فى نهاية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، على أنه لم يعقد بعد العودة من الإجازة إلا بضع جلسات.

وبعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الإنجليزية مشروعها إلى الوفد المصرى فى العاشر من شهر نوفمبر فرد عليها الوفد معلنا بأن هذا المشروع لا يترك محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية، فانقطعت بذلك المفاوضات. ثم تقابل رئيس الوفد مع اللورد كرزن للمرة الأخيرة فى ١٩ نوفمبر، وفى اليوم التالى برح الوفد مدينة لندن فوصل إلى مصر فى ٦ ديسمبر.

وفى هذه الأثناء أرسلت الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد مشروع الإتفاق ومعه مذكرة تفسيرية بيانا لخطتها فى المفاوضات ومرامى سياستهافى مصر، وقد نشر جميع ذلك فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١.

وفى ٨ ديسمبر قدم الوفد إلى السلطان تقريرا عن مهمته ورفع دولة عدلى باشا إليه فى اليوم نفسه استقالة الوزاره ولكنها لم تقبل إلا فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١.

وقد جمعت فى هذا الكتاب العديد من الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه المفاوضات منذ إعلان قرار الحكومة البريطانية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ إلى تاريخ قبول استقالة وزارة عدلى باشا وضمن أيضا بعض محاضر الجلسات التى حررها الوفد الرسمى المصرى عن المفاوضات التى جرت بينه وبين المفاوضين البريطانيين، وهذه الوثائق تكشف لنا عما تحلى

به عدلى باشا ورفاقه من صفات فريدة جعلتهم فى طليعة رجال مصر السياسيين والجدير بالذكر أنه سبق لنا نشر ثلاثة مؤلفات تدور فى فلك وثائق المفاوضات المصرية البريطانية وهى "لجنة ملنر والتفاوض من أجل إستقلال مصر"و "مفاوضات النحاس هندرسون" و "وثائق معاهدة ١٩٣٦" وها نحن ننشر هذا الكتاب استكمالا لهذه السلسلة.

سدد الله خطانا فيما ينفع وطننا ويعلى شأنه ويحفظ له مكانه بين الأمم.

د. عبد المنعم الجميعى

الجيزة – المهندسين سبتمبر ٢٠١٢

أمر كريم نمرة ٢٣

بتكليف عدلى يكن باشا تأليف الوزارة

عزيزى عدلى يكن باشا

لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين . وإنا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية .

وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما نعهده فيكم من الروية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدة لياقتكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به .

وإنى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته .

٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) .

فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا
إلى عظمة السلطان

يا صاحب العظمة

أتقدّم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية إذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرئاسة .

لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد .

لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزراء وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه :

حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛
عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية ؛
إسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛
أحمد زيور باشا وزير المواصلات ؛
جعفر ولى باشا وزير المعارف العمومية ؛
أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف ؛
محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛
نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة ؛
عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية .

إن الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى و بين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد مسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى

اتفاق محقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق .

وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا .

وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وإنا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة .

وإننا لندرك حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى ، بيد أننا تمسكا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على أننا بتأييد عظمتكم لنا سنعنى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم .

هذا ، وإن الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو إليها لخير رعاياها ، وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المنشود ، معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد .

وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ما

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

عيّن حسين رشدى باشا	نائبا لرئيس مجلس الوزراء ؛
وعبد الخالق ثروت باشا	وزيرا للداخلية ؛
وإسماعيل صدقى باشا	وزيرا للمالية ؛
وأحمد زيور باشا	وزيرا للمواصلات ؛
وجعفر ولى باشا	وزيرا للمعارف العمومية ؛
وأحمد مدحت يكن باشا	وزيرا للأوقاف ؛
ومحمد شفيق باشا	وزيرا للأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛
ونجيب بطرس غالى باشا	وزيرا للزراعة ؛
وعبد الفتاح يحيى باشا	وزيرا للحقانية .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ،

صدر بسراى عابدين فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) .

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

كتاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى عظمة السلطان

بعرض أسماء أعضاء الوفد الرسمى المصرى

يا صاحب العظمة

تفضلت عظمتكم فعهدت الى أن أعرض على مقامها السامى أسماء أعضاء الوفد الذى يتولى المفاوضة برئاستى للوصول إلى وضع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر وذلك إجابة للدعوة المرسلة من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى إلى عظمتكم بتاريخ ٢٦ فبراير الماضى .

وقد يتعين على الآن أن أقدم بين يدى عظمتكم بيان الأغراض التى سيستلزمها المفاوضون فى القيام بمهمتهم .

ولقد سبق لى أن أجملت ذلك فى البرنامج الوزارى الذى تشرفت بعرضه على عظمتكم عند تشكيل الوزارة إذ قلت فيه : " إن الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى إتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد مسترشدة بما رسمته إرادة الأمة " .

تلك كانت فى جملتها مرامى الوزارة من ذلك العهد ، وإنى مستأذن عظمتكم اليوم فى تفصيلها زيادة فى تنوير المبادئ التى ستتوخاها فى مسعانا السياسى .

فسيكون الغرض الرئيسى للمفاوضين المصريين وأول همهم أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج و إلغاء الحماية إلغاء صريحا لا فى علاقات مصر و بريطانيا العظمى وحدها بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضا .

أما ما يتعلق بمذكرة لجنة ملنر المؤرخة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ فسيحرص المفاوضون على تحقيق تحفظات الأمة بشأنها .

على أنه لما كان من المقرر عندنا أننا سنعالج المناقشة فى الشؤون المصرية غير مقيدين ولا مرتبطين بتلك المذكرة فسنعمل على أن نضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات المطلوبة للمحافظة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الأجانب غير منافية لاستقلال البلاد .

ولقد تبينا أن المبادئ التي أشرت إليها تتفق تمام الاتفاق مع مرامى الوفد المصرى ، غير أنه للأسف قد استحال الحصول على اشتراكه معنا تحقيقا للرغبة التى أعلنتها الوزارة فى برنامجها ، وكان ذلك بسبب خلف على كيفية تشكيل الوفد الرسمى .

على أن الواقع أيضا أن امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه لا إلى اختلاف معها ، بل إلى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ما ينافى الثقة بعمل الوزارة ما دامت هى ترمى إلى تحقيق إرادة الأمة .

هذا ، وإنى أتشرف بأن أعرض لتصديق عظمتكم السامى أسماء الأعضاء الذين يؤلفون معى الوفد الرسمى وقد قبلوا مؤازرتى فى العمل :

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛

حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛

حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛

حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا وزير سابق ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛

حضرة صاحب المعالى يوسف سليمان باشا وزير سابق .

وسيتولى مجلس الوزراء تعيين المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد .

وبما أن القول الفصل فى نتيجة المفاوضات سيكون للأمة ممثلة فى جمعية وطنية ، فإن الوزارة ، تحقيقا لبرنامجها ، ستعنى — مستعينة بخير الإخصائيين — ببحث وتحضير مشروع قانون للانتخاب لتلك الجمعية ومشروع دستور يعرض عليها إذا وفقت المفاوضات بعون الله عز وجل إلى تحقيق أمانى البلاد .

وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ،

القاهرة فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٨ مايو سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

أمر كريم نمرة ٤٦

بتشكيل الوفد المصرى الرسمى

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء

اطلعنا على كتاب دولتكم المتضمن لأسماء أعضاء الوفد الذين اخترتم دولتكم انتدابهم لمؤازرتكم فى المفاوضة مع بريطانيا العظمى ولبيان مهمتهم .

وبناء عليه قد أصدرنا أمرنا هذا بتشكيل الوفد الرسمى برياسة دولتكم وعضوية :

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛

حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛

حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛

حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا من الوزراء السابقين ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛

حضرة صاحب المعالى يوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين .

وإنى لعظيم الثقة بحكمة دولتكم وحسن مقدرتكم وإخلاصكم فى خدمة البلاد وبأنكم ستقومون جميعا فى مهمتكم بما ترتاح إليه ضمائرنا نحو مستقبل بلادنا العزيزة ويتفق مع أمانينا الشريفة القومية .

والمسئول من المولى عز وجل أن يمدكم بروح من عنده وأن يوفقكم وإيانا للعمل بما يكفل لوطننا السعيد أرفع مراتب الفخر والمجد إنه القدير الحكيم .

فؤاد

فى ١٢ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) .

مذكرة إلى مجلس الوزراء

بشأن تعيين المستشارين الفنيين للوفد وموظفى السكرتارية

تفضل عظمة مولانا السلطان فأصدر أمره الكريم بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) نمرة ٤٦ بتشكيل الوفد الرسمى المؤلف للفاوضة مع بريطانيا العظمى .

وقد ذكر فى الكتاب المرفوع منا لعظمة مولانا السلطان متضمنا برنامج الوفد أن مجلس الوزراء سيتولى تعيين المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد .

فبناء على ذلك أتشرف بأن أعرض على مجلس الوزراء أسماء المستشارين وموظفى السكرتارية الذين وقع اختيارى عليهم راجيا التكرم بالموافقة على تعيينهم .

وهذه هى الأسماء :

المستشارون الفنيون

إبراهيم وجيه بيك
عبد الحميد مصطفى بيك
توفيق دوس بيك
أحمد أمين افندى
محمود فايد بيك
عبد الحميد سليمان بيك
عبد المجيد عمر بيك

يوسف أصلان قطاوى باشا
محمد أبو الفتوح باشا
يوسف نحاس بيك
إلياس عوض بيك
اللواء محمود عزمى باشا
القائمقام محمد يوسف بيك
عبد الحميد بدوى بيك (سكرتير عام)

موظفو السكرتارية

محمد شريف صبرى افندى
إبراهيم فهمى بيك
أحمد فريد افندى
أحمد كامل افندى
إبراهيم دسوق أباظه افندى
حسن نصيف افندى

محمد خطاب افندى
حامد العلايلى بك
أحمد محمد حسنين افندى
عباس سيد احمد افندى
عبد القوى أحمد افندى

رئيس مجلس الوزراء
عدلى يكن

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ على هذه المذكرة .

محضر الجلسة الأولى

بين حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى

وبين اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطانية

فى يوم الثلاثاء ١٢ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٤ ونصف بعد الظهر بوزارة الخارجية .

اللورد كيرزن — (بدأ الحديث بالترحيب بالوفد الرسمى بالأصالة عن نفسه و بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية) : أرجو أن نوفق إلى الوصول إلى حل مرض ، وإن لم تكن المسألة المصرية تخلو من الصعوبة . وقد كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول إلى مصر أن يقع تعيين الوفد الرسمى الذى يوكل إليه المفاوضة مع بريطانيا العظمى فى جو اتحاد واتفاق لا فى جو انشقاق وانقسام — إنى لا أعرف سعد باشا زغلول ، ولكن يظهر لى أنه على شىء من الغرور ، ولست أريد أن أتعرض للأسباب التى أدت إلى هذا الانقسام ، غير أنى أتخيل أنه سيجعل مهمتكم شاقة ، إذ بينما تفاوضون هنا يجب أن لا يفوتكم ما يجرى فى بلدكم . ثم إن مهمتنا من جهة أخرى لا تخلو أيضا من الصعوبة إذ أن تقرير اللورد ملنر قوبل من بعض الناس هنا بالدهشة . إن الحكومة الإنجليزية لم تعلن قرارها بشأنه ، وكل ما أعلنته فى هذا الصدد هو الرسالة التى أبلغت إلى عظمة السلطان بواسطة المارشال اللنبى . وعلى أى حال فإن الغرض هو أن نصل بالرغم من هذه الصعوبات إلى حل يرضى البلدين ، وقد حرصت أن يكون لى معك مقابلة أولى لأعرف إن كنت تريد أن تفضى إلى بشىء ، وإنى أرغب أن نبدأ حديثنا فى المسألة المصرية بلا مهل أو إبطاء . والمفهوم طبعا أن لكلينا أن يتكلم بكل حرية وسيقع حتما أنكم تطلبون مطالب لا يسعنى قبولها ، وإنى أطلب مطالب لا يسعكم قبولها أيضا ، فلنتذرع تلقاء ذلك بشىء من الصبر والأناة ورغبة التفاهم والاتفاق ، إذ ليس ما يبعث على القول بأنه إذا ثار بيننا خلاف سوف لا نستطيع أن نتفاهم ونتفق بشأنه . وأرجو أن تبقى المفاوضات مكتومة عن الجمهور ، وأن يجتنب تبليغ أخبارها للصحف كما تجنبنا ذلك بالنسبة لجلسات مؤتمر ممثل الأملاك المستقلة .

عدلى باشا — (بعد أن شكر اللورد كيرزن) : إنى سعيد أن أرى القائم على أمور خارجية إنجلترا قد أدرك الصعوبات التى تكتنف الوفد الرسمى والتى تضطره أن ينظر إلى ماوراءه ، وأرجو أن تراعوا هذه الصعوبات فى المناقشات الآتية . على أن الواقع فى أمر الخلاف السائد فى مصر أنه لا يرجع إلا إلى مسألة أشخاص وليس هناك إلا رأى واحد و إذا استثنينا الحزب الوطنى ، الذى لا يتبعه إلا فئة صغيرة والذى لا يبغى اتفاقا مع أحد ، فإن إجماع المصريين تقريبا واقع على الرغبة فى المفاوضة للحصول على استقلالهم وعلى إلغاء الحماية تبعا لذلك ، وقد سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت بواسطة المارشال اللنبى باستعدادها لإلغاء الحماية ، كما أن لجنة اللورد ملنر اقترحت أن يعترف لمصر باستقلالها ، فيصح

إذن أن نعتبر أن غايتنا من الوصول إلى التفاهم ميسورة من حيث المبدأ . أما ما يتعلق بمقترحات اللورد ملنر ، فإنه إذا كانت الحكومة الإنجليزية لم تبد رأيها بشأنها ، فإن مصر أبدت عنها بعض التحفظات وتحصر وجهة النظر المصرية فى أن الضمانات التى تطلب من مصر لا يتسنى قبولها إلا إذا كانت غير منافية لمبدأ الاستقلال .

اللورد كيرزن — إن الموقف هو فى الواقع كما شرحتموه ، وحبذا لو أوقفتمونى على التحفظات المصرية ، وسأحيطكم علما بآرائى . و إذا كان مجلس الممتلكات قد فحص المسألة المصرية ، فسأحيط الوفد أيضا علما بما أبداه من الآراء ، وسأعمل كل ما فى مقدورى لأحضر كل المناقشات معكم ، ولكنى أرجو أن يسمح لى الوفد ، نظرا لمشاغلى العديدة ، أن أنيب عنى أحيانا فى غير المسائل الأساسية بعض كبار موظفى وزارة الخارجية الاختصاصيين .

(ثم ختم حديثه بالسؤال الآتى " لكم برنامج طبعا ؟ " . فأجابه عدلى باشا : " برنامجنا ينحصر فى أن مصر تريد استقلالها وإلغاء الحماية . أما الضمانات فهى أمر يعنيكم ، ونحن مستعدون للمناقشة فيها على هذا الأساس " .

وعلى هذا انتهى الحديث .

محضر الجلسة الثانية

بين الوفد الرسمي المصرى و بين اللورد كيرزن ومساعديه
فى يوم الأربعاء ١٣ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٣ بعد الظهر بوزارة الخارجية بعد أن قدم دولة عدلى باشا أعضاء الوفد الرسمى المصرى .

اللورد كيرزن — (افتتح الجلسة بتوجيه التحية والترحيب باسم وزارته واسم الحكومة البريطانية للوفد الرسمى مشيرا لإكباره له وإجلاله لشأنه إذ أن على رأسه رئيس الوزارة وأن أعضاءه رئيس وزارة سابق ووزراء حاليون وسابقون) — لست فى حاجة لأن أذكركم بحوادث السنتين الماضيتين فقد كان ما تعرفونه من الفتن والهياج وما ترتب عليها من إرسال لجنة لتحقيق أسباب تلك الحوادث والنصح للحكومة الإنجليزية بما ترى اتخاذه من التدابير بشأن نظام مصر المستقبل . وقد اختير لرئاسة اللجنة اللورد ملنر وهو أكثر الرجال العموميين معرفة بالمسألة المصرية ، واختير أعضاؤها من المشتغلين بالمسائل العامة .

ولم يكن عمل اللجنة هينا فقد لقيت صعوبات كثيرة ولكنها جمعت معلومات مفيدة وكانت لها علاقات مهمة . وبعد عودتها إلى لوندره جرت لها أحاديث مع زغلول باشا ومعكما (مخاطبا الرئيس ورشدى باشا) وكانت ثمرة هذه المحادثات المشروع الذى نشر فى مصر ولوندرة ، ثم أرسل لمصر مندوبون لاستشارة المصريين فى شأن ذلك المشروع وظهر بعد ذلك تقرير اللورد ملنر وهو موضع نظر الحكومة البريطانية . ولم نرتبط بشىء منه وكل ما ارتبطنا به هو القرار الذى أعلن على يد المارشال اللنبى وبلغ إلى عظمة السلطان (وقرأ نص ذلك القرار) وقد عين عظمته هذا الوفد للمفاوضة ، فهذا الوفد وفد مصرى مسئول وهو فوق ذلك يمثل الطبقات المسئولة فى القطر المصرى .

فترون أن ليس أحد من الطرفين مقيدا بشىء وأننا أحرار فى مناقشة المسائل المختلفة واحدة بعد أخرى للوصول إلى الحل الملحوظ فى القرار الذى سبقت الإشارة إليه .

وإنى هنا بصفتى نائب الحكومة الإنجليزية مستعد أن أسمع أى شىء تريدون أن تبدوه ثم أبين لكم بعد ذلك وجهة نظر الحكومة الإنجليزية ، وسنرى إلى أى حد يمكننا أن نصل إلى حل مرض ، على أن المهمة شاقة ، ويجب أن نتذرع فيها بالصبر والأناة . ولا يهولنكم أننا لانكون متفقين على كل المسائل بادئ الرأى ، ونريد أن نرى إذا كان يمكننا أن نتغلب على الصعوبات التى تعرض لنا .

وقد تناقشت مع دولة عدلى باشا فى إجراءات المفاوضة وأرى أن تتكلموا بالفرنسية لأننا نفهمها حق الفهم ولكنى أفضل أن أتكلم باللغة الإنجليزية فإن المستحسن فى مسألة دقيقة كهذه ألا يسلم الإنسان نفسه إلا للغته بقدر الإمكان .

(ثم طلب إلى عدلى باشا أن يتكلم ويشرح ماعنده فى الموضوع) .

عدلى باشا — (بعد شكره على عبارات التحية والترحيب التى وجهها إلى الوفد وعلى الروح التى افتتح بها المناقشة) : أما من جهتنا فنحن راغبون حقيقة فى اتفاق يضع حدا للصعوبات التى شرحتموها

ونحن نعتقد أن المناقشة التى يكون رائدها من الجانبين هذه الروح تكون مناقشة مفيدة . ولامحل لأن أشرح الآن بالتفصيل ومرة واحدة وجهات نظر الوفد . على أن هذه الوجهات فى جملتها لاتخرج عن تحقيق الأمانى الوطنية وهى تتضمن الاعتراف بمصر دولة مستقلة و يترتب على ذلك تبعا إلغاء الحماية . ونحن لاننسى أن لإنجلترا مصالح خاصة تطلب ضماناتها كما للأجانب مصالح أيضا يطلبون ضماناتها وقد تنوقش فى هذه الضمانات فى العام الماضى وضمنت فى مشروع اللورد ملنر . على أنه لما بلغ هذا المشروع إلى الأمة المصرية وضعت الأمة تحفظات لقبوله وهذه التحفظات ترمى إلى تحديد بعض المسائل تحديدا ينفى بعض الشبه التى أثارها المشروع . ولما عرضت هذه التحفظات على اللورد ملنر أبى المناقشة فيها وأحالها على المفاوضات الرسمية باعتبار أن عمله لا يتجاوز رسم الحدود المهمة للاتفاق . على أن لنا فوق هذه التحفظات تحفظات أخرى نذكرها عند المناقشة فى كل نقطة على حدتها .

اللورد كيرزن — ذكرتم التحفظات التى قدمها زغلول باشا . وأرى أن اللورد ملنر كان على حق فى تجنب المناقشة فيها لأن ذلك كان خارجا عن اختصاص اللجنة ، ولكنى أرى أن المناقشة تكتسب سهولة ووضوحا إذا عرفت الصيغة التى وضعت فيها هذه التحفظات و بأى مقدار تعتبر الحكومة المصرية تحفظات زغلول تحفظات لها وتريد أن تدافع عنها .

عدلى باشا — هذه تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول .

رشدى باشا — هذه تحفظات أشارت بها الهيئات النيابية . وذلك سبب اهتمامنا بتحقيقها . وبما أن مشروع الاتفاق النهائى سيعرض على جمعية قومية فبقدر قربنا من الأغراض التى رسمتها الأمة يكون أملنا فى قبوله . إذن فهذه التحفظات تقدم كما هى .

اللورد كيرزن — (طلب أن تقرأ له هذه التحفظات إذ ليس لديه نسخة منها وذكر أنه لا يرى بقراءتها أن يتناقش فيها بترتيب وضعها ولكن ليعرف إذا قرئ التقرير بأى قدر تكون كل نقطة أو وصية من وصاياه معدلة بهذه التحفظات) .

رشدى باشا — (ذكر أن التحفظات مرتبطة باعتبار مشروع اللورد ملنر أساسا للمناقشة) .

(وبعد مناقشة سريعة اشترك فيها الرئيس ورشدى باشا واللورد كيرزن تم التفاهم على أن قراءة التحفظات ليس معناها قبول ذلك المشروع أساسا وأن المناقشة حرة) .

(قرئ التحفظ الأول المتعلق بإلغاء الحماية . وأشار عدلى باشا إلى أن قرار الحكومة الإنجليزية يفيد الوعد بإلغائها إذا تم وضع اتفاق مرض بين مصر و إنجلترا ولمح إلى ما جاء فى تقرير اللورد ملنر بهذا الشأن) .

(قرئ التحفظ الثانى وهو يرمى إلى حذف الجملة الثانية من فقرة (ا) من المادة الثالثة وهى تشير بصفة عامة إلى أن مصر تمنح بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة للمحافظة على مصالحها ولتمكينها من تقديم الضمانات الضرورية للدول للحصول على تنازلها عن امتيازاتها . والمقصود بحذف تلك الجملة ألا يقوم شك فى أن مصر لاتمنح حقوقا غير التى بينت بطريق الحصر فى المشروع) .

رشدى باشا — هذا التحفظ نشأ عن خلط وخطأ فى فهم العبارة المطلوب حذفها، فقد فهم أنه يجوز أن يترتب عليها حقوق جديدة غير ما ذكر فى المشروع فى حين أنها لا تزيد على أن تكون بيانا لما تضمنه المشروع من الضمانات وإشارة إليها ولم يكن يمكن أن يكون المقصود منها ترتيب حقوق غير ما ورد ذكره فى المشروع وإلا كان تحديد الضمانات فى المشروع لا فائدة منه أمام هذا النص العام .

عدلى باشا — هذا هو حقيقة ما كان يعنيه اللورد ملنر والحقوق التى أشير إليها فى هذه العبارة هى الحقوق التى فصلت فى باقى أجزاء المشروع فهذا التحفظ بين الحجة ولا يمكن أن يقوم بشأنه نزاع .

(قرئ التحفظ الثالث فقرة (ا) وهو الذى يرمى إلى عدم تعليق نفاذ المعاهدة بين مصر وإنجلترا على موافقة الدول على التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا وعلى صدور المراسيم بترتيب المحاكم المختلطة على النظام الجديد — ولم يعلق عليه من الجانبين بشيء) .

(ثم قرئ التحفظ الثالث فقرة (ب) وأراد اللورد كيرزن أن يعتبره تحفظا رابعا ، وهو يرمى إلى وجوب فحص الترتيب القضائى والمصادقة عليه من هيئات مصر النيابية قبل إصدار قانون به . فسأل اللورد كيرزن عما إذا كان يراد عرض مشروع ترتيب المحاكم المختلطة على الجمعية الوطنية) .

عدلى باشا — نعم لأن ذلك المشروع جزء من الاتفاق ويجب عرضه على الجمعية الوطنية بهذه المثابة (ولاحظ الرئيس أن هذا المشروع لم تحصل مفاوضة بشأنه بين مندوبى البلدين) .

رشدى باشا — (حدد الجمعية التى يعرض عليها المشروع بأنها جمعية وطنية "Assemblée Constituante" وليست جمعية نيابية عادية) .

(ثم قرئ التحفظ الرابع واعتبر تحفظا خامسا وهو يرمى إلى تداخل مصر طرفا متعاقدا فى الاتفاقات المقدر حصولها مع الدول بشأن حقوق امتيازاتها) .

عدلى باشا — ليس فى هذا التحفظ بدعة فإن مصر كانت طرفا متعاقدا فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة وطبيعى أن تكون كذلك فى هذا التغيير الجديد .

المستر لندسى — أتقصدون أنها كانت طرفا متعاقدا فى كل المعاهدات المنشئة للامتيازات ؟

عدلى باشا — نقصد أنها كانت طرفا فى اتفاقية المحاكم المختلطة . أما الامتيازات الأخرى فهى أيضا عقود واتفاقات بين الدولة العلية والدول الأجنبية وقد كانت سارية على مصر بحكم تبعيتها للدولة العلية فالتزام مصر بها التزام اتفاق إن لم يكن بالذات فالبواسطة ، فاذا أريد تغيير قواعدها الأصلية وجب أيضا أن تكون مصر طرفا فى العقد المنشئ لذلك التغيير .

رشدى باشا — (ذكر مشروع الاتفاق بين إيطاليا وإنجلترا بشأن حلول إنجلترا عنها فى امتيازاتها وهو المشروع الذى بلغ للحكومة المصرية لتبدى ملاحظاتها عليه) : إننا ضمنا ردنا على ذلك المشروع وجهة نظرنا فى هذا الموضوع .

عدلى باشا — فضلا عن هذا فإن مشروع اللورد ملنر نص على أن الاتفاقات التى تبرم بشأن الامتيازات يكون تنفيذها بأن يصدر بها مراسيم سلطانية ، ومثل هذا لا يتصور إلا على فرض قبول مصر بها واعتبار رضاها عنها جزءا متمما للاتفاق . ثم إن تداخل مصر فى هذه الاتفاقات طرفا متعاقدا واجب لكرامتها وللمحافظة على شخصيتها .

(ثم قرئ التحفظ الخامس فقرة (ا) واعتبر تحفظا سادسا ، وهو يرمى إلى حذف العبارة المختصة بتعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية اكتفاء بنائب عمومى إنجليزى لدى المحاكم المختلطة) .

اللورد كيرزن — أتريد حذف العبارة جميعها ؟

عدلى باشا — نحن نريد الاستغناء عن الموظف القضائى بالنائب العمومى المختلط وهذه هى الصورة التى قدّم بها التحفظ من جانب زغلول باشا .

اللورد كيرزن — لا نريد أن نتناقش فيما يراه زغلول وإنما فيما ترونه أنتم .

عدلى باشا — إن هذا التحفظ كغيره ليس من وضع زغلول باشا ولكن الهيئات التى استشيرت فى مشروع لجنة اللورد ملنر هى التى أرادته .

اللورد كيرزن — لا أرى مع ذلك إلا أن تنحصر المناقشة فيما يراه هذا الوفد .

عدلى باشا — أرجو إذن أن تعتبر أن هذه التحفظات تحفظات الوفد الرسمى وهو يريد فوق ذلك أن يقدّم غيرها .

(ثم عاد الكلام إلى التحفظ المتعلق بالموظف القضائى فتساءل اللورد كيرزن عما هى اختصاصات النائب العمومى وعما إذا كان له مثيل فى التشريع الانجليزى) .

المستر لندسى — ليس له مثيل فى إنجلترا ولكن فى اسكوتلندا ما يشبه ذلك النظام باسم " Procurator General " وأقرب شىء له عندنا هو "Prosecutor General" .

صدقى باشا — هو رئيس الضبطية القضائية وإليه المرجع فى الدعاوى الجنائية .

رشدى باشا — (شرح باختصار سلطته فى الدعوى العمومية وتم الاتفاق بعد ذلك على الإفاضة فى شرح سلطته عند المناقشة فى هذا الموضوع بصفة خاصة) .

(ثم قرئ التحفظ المتعلق بحذف عبارة جواز استشارة الموظف المالى واعتبر تحفظا سابعا) .

عدلى باشا — أما حذف عبارة جواز استشارة هذا الموظف فهو المفهوم من النص نفسه إذ أنه بحسب النص يجوز للحكومة ألا تستشيره كما يجوز لها أن تستشيره وليس فى النص إلزام لها بالاستشارة فليس فى التحفظ إلا أن الشىء الذى يكون مرجعه إلى الاختيار لا محل للنص عليه لأنه مفهوم بطبيعة الحال .

رشدى باشا — لطلب حذف هذه العبارة سبب نفسى خاص . وهو أن المصريين متخوفون مما يمكن أن تؤول إليه هذه الاستشارة الجوازية لأن ذكرى المستشار المالى حاضرة فى أذهانهم وهم يرون أنه اكتسب سلطته الواسعة التى يتغلب بها على الوزير المصرى من حق الاستشارة وحده فهم يخشون أن يعيد التاريخ نفسه .

صدقى باشا — الواقع أن النص لا معنى له ولا أهمية أمام النظام النيابى فإن الوزير يكون مرتبطا برأى الهيئة النيابية وحدها .

(ثم قرىء التحفظ السادس واعتبر تحفظا تاما وهو الذى يرمى إلى قصر القيد الوارد على حق مصر فى إبرام المعاهدات على المعاهدات السياسية البحتة بحيث تكون مصر حرة فى عقد أى اتفاق تجارى أو اقتصادى أو غير ذلك بلا قيد) .

اللورد كيرزن — حتى ولو كانت المعاهدة الاقتصادية مضرة بمصالح إنجلترا ؟

عدلى باشا — ليس ذلك مما يتوقع ولا يمكن أن ترمى مصر المستقلة إلى الإضرار بالمصالح الإنجليزية بحكم المحالفة التى بينهما ، على أنه يجب أن يلاحظ أن حق مصر فى عقد مثل هذه المعاهدات كان أمرا مسلما به فى الماضى ولم يكن يقيدها شىء وقد كان المفهوم فى المناقشات التى جرت مع اللورد ملنر فى العام الماضى والتى اشتركت فيها أن القيد لا يرد إلا على المعاهدات السياسية ، وظاهر من تقرير اللورد ملنر نفسه أنه لا يعترض على إطلاق الحرية لمصر فى المعاهدات الاقتصادية .

اللورد كيرزن — كيف كان الحال قبل ١٩١٤ وكيف كانت المعاهدات التجارية تعقد ؟

صدقى باشا — نظريا كانت مصر تملك الحرية التامة فى عقدها ولكن عمليا كانت السلطة الإنجليزية تتداخل بسبب الاحتلال .

اللورد كيرزن — إذن مرادكم هو اتخاذ عبارة لا تخل بحق مصر كما كان قائما ؟

(ثم جاء دور التحفظ المختص بالسودان) .

عدلى باشا — لا حاجة إلى قراءة هذا التحفظ كما هو وارد فى الصورة المقدمة الآن لأن المسألة من المسائل المشكلة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد وأوسع مما هو وارد فى هذا التحفظ فأطلب إرجاء الكلام فيها إلى فرصة أخرى .

اللورد كيرزن — ربما كان هناك محل فى هـذا الدور من المناقشة أن يبدى لنا عدلى باشا ملاحظاته العامة فى موضوع المفاوضات .

عدلى باشا — أفضل الآن أن تؤخذ المسائل واحدة بعد أخرى وأن نذكر ملاحظاتنا بصدد كل مسألة عند طرحها على بساط المناقشة .

اللورد كيرزن — سأقرأ هـذه التحفظات بدقة لأن بعضها جديد على فى شكله ، وأرى أن هناك مسألة مهمة يجب أن نتفاهم بشأنها قبل كل شىء لأنها تؤثر فى النقط الأخرى ، وهذه المسألة هى مسألة توزيع القوى البريطانية فى مصر فهل يتفضل دولة الرئيس بأن يذكر لى إن كانت له آراء عامة فى هذا الصدد .

عدلى باشا — هذه مسألة حصلت فيها المناقشة مع اللورد ملنر وأثارت فى مصر جدلا كبيرا .

اللورد كيرزن — أنا لا أحب أن توصف تلك القوات بأنها حامية (Garrison) .

عدلى باشا — المسألة دقيقة لأننا نريد استقلالا والاستقلال يمسه وجود قوة أجنبية مهما كان اسمها وسواء سميت حامية أو جيش احتلال أو سميت باسم آخر فإن وجودها ماس بالاستقلال ، وقد كان اللورد ملنر فى الأحاديث التى جرت معه وفى مشروعه الذى نشر حريصا على أن يضع لها صيغة

تكون بعيدة عن المساس بالاستقلال (وذكر عدلى باشا العبارة التى وردت فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مشروع ملنر والتى بمقتضاها وصفت هذه القوة العسكرية بأنها لاتفيد احتلالا ولا تمس سيادة مصر) ولكن اللورد ملنر ذكر بعد ذلك فى تقريره أن حماية المواصلات غير قاصرة على البحر بل تشمل الأرض والهواء ، ونرى أن هذا توسع تصبح حماية المواصلات معه منافية لاستقلال مصر.

ونحن نريد أن نعرف ماهى المهمة التى يراد ندب القوة البريطانية لها وما هى الحاجة التى تلتمس وجودها .

اللورد كيرزن — أنتم على حق فى تعرف ذلك لأنه يجب التفاهم أولا بشأن الغرض من وجود الجنود البريطانية ويمكننا بعد ذلك أن ننتقل للبحث فى كيفية ذلك الوجود .

وإنى أرى ، والوزارة الإنجليزية تشاطرنى الرأى فى هذه المسألة من وجهة أبعد وأوسع مما ترون . أما الأغراض التى تتحراها بوجود الجنود البريطانية فهى :

أولا — حماية المواصلات الإمبراطورية :

وليست هذه الحماية قاصرة على القناة ، فإن مركز مصر الجغرافى يجعلها فى أعلى مكان من الأهمية ومظهر هذه الأهمية فى البر والهواء معا . تتساءلون عن المقصود بالهواء وأجيبكم أن المقصود بذلك بناء وإنشاء محطات طيران ، وإذا كانت مصر نقطة متوسطة فى الطريق إلى الهند وغيرها من الممتلكات البريطانية فإن حماية المواصلات يجب أن تشمل المواصلات الهوائية . ويجب أن تكون الحماية بأوسع معانيها فى القنال والهواء والبر ، وبناء على ذلك يجب أن يكون للجنود البريطانية حق المرور فى القطر المصرى .

على أن هذا ليس وهو الغرض الوحيد من وجود قوة بريطانية فإن لها غرضا ثانيا وهو :

ثانيا — الدفاع عن حدود مصر :

لايمكن لأحد أن يتكهن بما سيجرى فى المستقبل ، فقد تهاجم مصر من الغرب أو من الجنوب أو من الشرق ، وقد دلت الحرب الأخيرة على احتمال الهجوم على القنال . ويصح أن تتجدد هذه المحاولة ومهما تكن قوة الجيوش المصرية فإنه يجب أن تكون قوة الجيش البريطانى بحيث تجعل هذا الهجوم بعيد الاحتمال ، ثم إن هناك غرضا ثالثا وهو :

ثالثا — حماية المصالح الأجنبية :

المفهوم والمتوقع أنه ستوضع اتفاقات تجعل ضمانة المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى ، فإذا حصلت حوادث أو اضطرابات وأصبحت هذه المصالح الأجنبية فى خطر رجعوا إلينا ينتظرون الغوث منا . وليست حوادث اسكندرية عنا ببعيدة وأنتم خير من يعلم بها . وأمثال هذه الحوادث تبتدئ صغيرة وتكبر إلى أن تصبح هجوما على الأوربيين . وهاقد رأيتم أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها . وإنما قام بذلك الجيش البريطانى . وإنى أسائلكم ماذا يحدث إذا لم تتداخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبية تتداخل فى مصر . وأعرف أن إيطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو فى اسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية .

طبعا تدركون أن لمصر مصلحة كبرى فى الاتفاقات المزمع إبرامها مع الدول، ولكنه يجب أن تكون الدول واثقة من اضطلاع مصر بمسئولياتها أمامها؛ ولو سألتم هذه الدول لذكرت جميعا حاجتها إلى الجيش البريطانى ، فوجود الجيش البريطانى لحماية المصالح الأجنبية فى مصلحتكم إذ هو يعينكم على الاضطلاع بمسئوليتكم . ثم إنه لا يمكن لإنجلترا أن تتحمل مسئولية القيام على المصالح الأجنبية دون أن يكون لديها الوسائل التى تمكنها من ذلك .

وهب أنه ثار فى القاهرة هياج أو اعتصاب أو غير ذلك من الحوادث التى يقع فيها القتل . ألا يكون ممثلو الدول بل المندوب السامى نفسه فى خطر ؟ ألا تكون المصالح الأوروبية فى خطر ؟ ألا تجب لهم الحماية من الاعتداء ؟ وهل يعقل أن يكون المندوب السامى مثلا بحيث لا يجد وسيلة لحماية نفسه ؟

وعلى ذلك فقولكم إن الغرض الذى يجوز أن يوجد من أجله جيش بريطانى إنما هو حماية المواصلات بعيد عن الحقيقة ، وهذه المسألة كلية فى الاتفاق . ويجب أن يلحظ فى وجود الجيش هذه الأغراض الثلاثة التى ذكرتها .

فإذا اتفقنا على هذه الأغراض انتقلنا إلى البحث فى محل وجوده وعدده .

رشدى باشا — وجود جيش لغرض خارجى يمكن أن يفهم، ولكن وجوده لغرض داخلى هادم للاستقلال وفى وسعنا أن ندفع أسباب الهياج وأن نقمع حوادثه بوسائلنا الخاصة .

وقد كان السبب فى حوادث سنة ١٩١٩ الخلاف القائم بين إنجلترا ومصر ولكن الاتفاق — إذا وصلنا إليه — يضع حدّا لهذا الخلاف .

اللورد كيرزن — أتريدون أن تتحمل مسئولية الدفاع عن الحدود ولا يكون لنا جيش يقوم بذلك ؟

عدلى باشا — لم نقل إننا نريد أن تحمل إنجلترا مسئولية الدفاع عن حدودنا ، بل نحن نريد أن نتولى ذلك بأنفسنا وإلا فلا محل للكلام فى حكومة أهلية وجيش مصرى ، وإذا احتجنا لقوة جديدة للدفاع عن تلك الحدود فى حرب لجأنا إليكم بصفتكم حلفاءنا وطلبنا منكم العون والمدد . وهذا الذى يحصل فى كل المعاهدات الحربية .

اللورد كيرزن — دلت الحوادث على أن كفاءة الجيش المصرى وقدرته على احتمال صدمات الحرب لا يمكن الاعتماد عليهما فى الحروب الكبيرة فجعل الدفاع عن الحدود المصرية بيد الجيش المصرى وحده مخاطرة .

عدلى باشا — إذا كانت حرب كبيرة لجأنا إلى حليفتنا الكبرى . أما أن يكون وجود الجيش لحماية المصالح الأجنبية فهذا ما لا وجه له لأنه ليس بين المصريين والأجانب الذين يقيمون بينهم عداوة ولا يضمر المصريون لهم أقل جفاء؛ وقديما عرف المصريون بحسن الضيافة وتاريخ مصر الحديث حافل بآثار التعاون بين أهالى البلاد والنزلاء ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فإن الأجانب الذين تحل إنجلترا محلهم ليس لهم حق وضع جيش . وكيف يمكن أن يرى المصريون فرقا بين جيش إنجليزى لحماية الأجانب وبين الاحتلال الحالى .

رشدى باشا — أسباب الهياج الذى حصل فى اسكندرية عرضية وستزول حتما . نعم إن وسائل الحماية المصرية غير كافية الآن ولكنها لن تكون كذلك دائما .

عدلى باشا — حوادث الإسكندرية ليست إلا جزءا من الثورة المشتعلة فى مصر من سنتين وفرعا عنها . وهذه الثورة ثورة أهلية ولا تخلو الثورات من حوادث ، فلا يمكن إذن أن يترتب على حوادث الثورة قياس .

اللورد كيرزن — إنى أتكلم عن حوادث الخمس والعشرين سنة الأخيرة كلها ، ولا إخال الدول تسمع لنا إذا أكدنا لها أن كل شئ سيتم بخير .

رشدى باشا — ليس للأجانب التداخل فى البوليس والأمن العام . فإذا حللتم محلهم حللتم بما لهم من الحقوق .

اللورد كيرزن — لم يتداخل هؤلاء الأجانب لأن الجيش البريطانى كان موجودا .

عدلى باشا — لم يقع قبل وجوده تداخل أجنبى . وإذا كان حق إنجلترا مستمدا من تنازل الدول لها عن حقوقها فليس يجوز لها أن تطلب حمايتهم بجيش .

اللورد كيرزن — لو كانت الحوادث التى تقع صغيرة لهان الأمر ، ولكن الحوادث تبتدئ بمشاجرات بسيطة وتمتد فتقع على طائفة بأسرها ويصبح التداخل معها واجبا .

عدلى باشا — بمناسبة الكلام فى حوادث الإسكندرية تذكرون أن لجنة عينت لتحقيق أسبابها والمسئولية فيها وقد تحاشت الحكومة أن تمثل فيها حتى لا ترمى اللجنة يوما ما بالتحيز لمصلحتنا . وقد عرض علينا قبل سفرنا من مصر تقرير تلك اللجنة فلم نلم به إلا إلماما سطحيا لضيق الوقت وكثرة المشاغل ، ومع أنى أعتقد أن اللجنة توخت عدم التحيز فى تحقيق الوقائع فإن النتائج التى انتهت إليها تلك اللجنة نتائج متطرفة وأخشى إذا نشر تقريرها أن يستعمل سلاحا ضد الوزارة للزعم بأنها قصرت فى الدفاع عن المصريين وتركتهم يتهمون باطلا وتعلن تهمتهم فى أرجاء العالم ، كما أخشى من جهة أخرى أن يستعمل سلاحا ضد إنجلترا وأن يقال إنها أرادت بتشكيل هذه اللجنة الاستفادة بتقريرها فى المفاوضات لتبرير تداخلها فى الشؤون المصرية .

اللورد كيرزن — (قرأ تلغرافا ضمن خلاصة تقرير اللجنة عن نتيجة التحقيقات رميت الحكومة فيها بالضعف أمام هجمات خصومها السياسيين ونسبت الحوادث إلى التعصب وكراهة الأجانب ، واستشهد على ذلك بحوادث سنة ١٨٨٢ وحوادث دنشواى وسنة ١٩١٩ ، وقيل فيها إن الغوغاء اعتقدت أن الأمر لها والحكم فى قبضتها لأن الحكومة تراخت فى استعمال سلطتها و إن بعض رجال البوليس والجيش كانوا فى صف المعتدين و إن الحوادث ترجع أيضا إلى أسباب سياسية وهى حركة المعارضين للحكومة المنتصرين لزغلول الذين أرادوا بمظاهراتهم إلجاء الحكومة إلى استعمال وسائل الشدة للتذرع بما يقع من الحوادث لاتهامها بالقسوة وتنفير الناس من حولها) .

رشدى باشا — إن الوقائع الثابتة فى التحقيق لا تنتج ما تذهب إليه اللجنة من تعصب المصريين وكراهتهم للأجانب ، والمسألة كما يتضح من الوقائع مسألة سياسية .

اللورد كيرزن — لا يعني ذلك وإنما الذى يعنيني هو أن الحوادث حصلت وأن اعتداء جسيما أصاب الأوروبيين وأوجب تداخل الجيش . وقد ذكر رئيس الوزراء فوق ذلك أن اللجنة باشرت عملها بلا تحيز .

عدلى باشا — ليس معنى القول بأن التحقيق جرى بغير تحيز أننا نرضى بالآراء التى تقول بها اللجنة ، والواقع أننا نختلف معها كل الاختلاف وليست هذه الآراء مستمدة من الوقائع وإنما هى من عند اللجنة .

أما تداخل الجيش البريطانى فإنه حصل لأن ذلك الجيش كان موجودا هناك ولو لم يدع للتداخل لما سمع لتداخله ذكر ، ولو كان غير موجود لكان الجيش المصرى قادرا وحده على قمع الفتنة . هذا فضلا عن أن وجود الجيش البريطانى فى القطر جعله يعتمد عليه فى مثل هذه الحوادث وحال دون تنظيم الجيش المصرى وتوزيعه بصورة كافية مناسبة فى الجهات المختلفة .

اللورد كيرزن — لا أقول إن الجيش المصرى عاجز أبدا ، ولكنى أبحث فى الحالة الراهنة لا فى المستقبل البعيد .

عدلى باشا — لا أخفى أن حوادث الإسكندرية أزعجت الأوروبيين وأحدثت أثرا سيئا ولكن لا يصح أن تعتبر هذه الحوادث العرضية أساسا فى المناقشة أو سببا لتغيير كل الأسس التى يمكن أن يقام عليها اتفاق .

اللورد كيرزن — إنى أرى أن اللورد ملنر ذكر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مشروعه أن إنجلترا تتعهد بالدفاع عن سلامة أراضى مصر وهذا عين ما أعنى بكلامى فى الدفاع عن الحدود المصرية ووجوب وجود جيش من أجل ذلك .

رشدى باشا — ما ذكره اللورد ملنر مفروض فيه قيام حالة الحرب .

اللورد كيرزن — أتعنى هذا أنه يجب أن ننتظر مكتوفى الأيدى حتى تنتهى الحرب بفشل الجيش المصرى قبل أن نتداخل ؟

عدلى باشا — هذا شأن كل المعاهدات الحربية فإن تحالف بلدين تحالفا دفاعيا لا يستدعى أن ترابط جنود إحدى الدولتين فى بلد الأخرى ، كما أنه لا يستلزم أن ينتظر الحليف حتى تنتهى الحرب بفشل حليفه قبل أن يبذل المساعدة التى توجبها عليه المحالفة ، والعرف فى أمثال هذه المحالفات أن الوقت الذى يجب أن تبتدئ فيه أعمال المساعدة يحدد باتفاقات حربية سابقة .

اللورد كيرزن — أتريدون مثلا أن محطات طيراننا لا نعمل شيئا حتى تعلن الحرب ؟

عدلى باشا — نحن لا نسلم بأن تكون لكم فى داخلية البلاد محطات للطيران تحميها حاميات .

رشدى باشا — يجوز أن يجرى البحث فى اختيار محل لمحطة الطيران ولكن القول بأن لإنجلترا فى مصر محطات طيران فى داخل القطر وأن هذه المحطات تقتضى وجود جيش لحمايتها مخالف لكل معنى أو صورة للاستقلال .

اللورد كرزن — لا تخدعكم الكلمات أو النظريات ، إذ المسألة عملية والذى نحاوله الآن هو أن نضع معاهدة نحتاط فيها للواقع ، فإذا حصلت حوادث فهل تفيدنا النظريات فى دفعها — نحن نريد أن ننتهى إلى حل ودى تكون له نتيجة عملية و إنى مستعد لأن أصغى لكل ما تريدون أن تبدوه فى هذا الصدد .

عدلى باشا — (ذكر رأى اللورد ملنر فى النقطة العسكرية وعدم تعرضها للشؤون الداخلية المصرية) : إننا نريد أن نوفق بين المصالح المختلفة ولكنا لا يمكننا أن نقبل أمرا ينكره الشعور العام فى مصر أو أن ندافع عن حل مقضى عليه حتما بالفشل .

اللورد كيرزن — وأنا أيضا يجب على أن أدافع أمام الوزارة وأمام البرلمان عما يتم عليه الاتفاق. ويجب ألا يغيب عنكم أن المسألة لاتهم إنجلترا وحدها ولكنها تهم الإمبراطورية بأسرها ، وهذا مؤتمر رؤساء الوزارات يشدد فى هذه النقطة . إننا سرنا بعض الخطى لتحسين الحالة ولكننا لا نفكر فى التخلى عن مسئولياتنا . إن وجود الجيش البريطانى واجب و إن تدرج استقلال مصر يجب أن يقع بمعاونة ذلك الجيش وكل ما عدا ذلك لا طائل تحته ، وليست المسألة مسألة عواطف و إنما هى مسألة وقائع . ويجب أن ينحصر الكلام فى محل مرابطة الجنود . وقد فهمت أن اللورد ملنر تكلم فى ذلك مع زغلول باشا ومعكم (مخاطبا الرئيس) .

عدلى باشا — جرى فى ذلك كلام ولكن كان المفهوم دائما أن محل وجود الجيش فى منطقة القنال وقد تجنب مشروع اللورد ملنر ذكر المحل تاركا ذلك لتفصيلات المعاهدة .

(أوقفت الجلسة نحو ربع ساعة ثم أعيدت) .

اللورد كيرزن — حاولت أن أبين الأغراض التى من أجلها يراد وضع جيش ولم يفتنى الاعتبار بالإحساس المصرى العام ولكن علينا واجبات لا يسعنا إلا أن نجعل لها التقدم والأفضلية .

و يصعب أن نتناقش اليوم فى شىء من التفاصيل عن محل الجيش أو عدده وأرى أن الأفضل أن توضع فى المعاهدة عبارة عامة عن القوة العسكرية فلا تذكر الأغراض مفصلة و يترك تحديد المحل وغير ذلك من الشؤون لمداولات ومشاورات ودية بين الحكومتين . ويجوز أن يقال مثلا : "تخول الجنود حرية المرور فى مصر بسبب المواصلات وتبقى جنود بريطانية فى الأوقات والمحلات التى تعين فى مناسباتها" — ووجه ذلك أنه لا يمكن أمام اختلاف الحوادث والظروف أن يقدر مقدما ما يجب لكل حالة .

أما ما يتعلق بما ذكره اللورد ملنر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من استعمال الموانئ ومحطات الطيران ووسائل النقل فيبقى طبعا . ونحن إذا اتفقنا على المبادئ أمكننا التفاهم على التفاصيل بكل سهولة .

والنتيجة أنه يجب أن تكون لدينا الوسائل لتحقيق الغايات التى نتوخاها وللاضطلاع بالمسئوليات التى نأخذها على عاتقنا ونحن مستعدون لأن نحل الإحساس المصرى محله من الاعتبار .

وقد تحتاجون للمناقشة فيما بينكم فى هذا الموضوع لأنكم لم تكونوا مستعدين لما ذكرته لكم اليوم (وبناء على طلب عدلى باشا وعد بمذكرة مكتوبة تدون فيها بإجمال الأغراض التى شرحها ، وقد ارسلت بتاريخ وأوردت فى مجموعة المذكرات ص) .

يهمنا أن نراعى الشعور المصرى فى هذه المسألة ولكن وزارة الحربية لا تقبل على أى حال وضع الجيوش على القنال وفى الشاطئ الأسيوى، وكأنى بهم مصابين بالجرب يبعدون إلى أقصى مكان ممكن.

وقد فهمت أن هناك محطة طيران حوالى اسكندرية فى أبى قير وأخرى فى مصر فى هليو بوليس فيجب الانتفاع بهما .

عدلى باشا — نعم هناك محطتان فى مصر و إسكندرية تحميهما حاميتان وهذا ما لا يمكن قبوله وقد كان المفهوم دائما أنه لا تكون جيوش فى هذين البلدين .

رشدى باشا — إذا بقيت هاتان المحطتان لمنفعة الجيش الإنجليزى اعتقدت الأمة أننا رجعنا إلى الوراء فى الاتفاق الذى نعالجة بالنسبة لمشروع ملنر، وعندنا أن الجيش المصرى هو الأولى بالانتفاع بهما و يكون علينا أن ننشئ لكم بدلا منهما فى المكان الذى يتفق على تحديده .

اللورد كيرزن — نحن غير مقيدين برأى سابق ويجب أن يستعان فى هذا الأمر برأى الخبراء . وعندكم فى العباسية واسكندرية ثكنات صالحة وحيث تكون ثكنات يجب أن يكون الجيش .

عدلى باشا — لا يجوز أن نكون أرقاء للمحلات الموجودة قديما سواء فيما يتعلق بالثكنات أو محطات الطيران ، ومسألة المحل مسألة تبعية لا أصلية — قلتم إن وجود الجنود فى المحلات التى تخصص لها يكون لوقت معين بحسب المناسبات ، ألستم تقدرون أن ينص فى المشروع على جعل وجود القوة العسكرية مؤقتا ؟

اللورد كيرزن — لا . وإنما قصدت أن يكون اختيار المحل هو المؤقت . أما وجود الجيش نفسه فهذا أمر لا توقيت فيه . وهل أهمية مصر للمواصلات تزول ؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ما وضع لحمايتها مؤقتا ؟

عدلى باشا — يجب أن تولونا بعض الثقة وأن تفسحوا المجال للاكتفاء بالقوة المصرية إذا استطعنا أن نجعلها كافية لتأمين مصالحكم .

اللورد كيرزن — إذا تحقق هذا الغرض فلن أبخل بثقتى .

رشدى باشا — ليس من الصعب إيجاد صيغة مقبولة وليس ما يمنع من أن يذكر فى المعاهدة مثلا أنه بعد زمن معين يجوز إعادة النظر فى الشروط العسكرية وليس فى هذا ما يربطكم .

صدقى باشا — ثم إن التوقيت يدفع المصريين للقيام على حسن تطبيق المعاهدة .

اللورد كيرزن — (منتقلا إلى موضوع الموظفين البريطانيين) : سيكون للاتفاق طبعا تأثير على عدد الموظفين البريطانيين . وقد فهمت أن لديكم عددا كبيرا منهم يبلغ ألفا وستمائة وسيختزل هذا العدد ولكن من هم الذين يحلون محلهم ؟ عندكم موظفون أجانب من غير الإنجليز . فإذا كنتم فى الوقت الذى تنقصون فيه من عدد الضباط والموظفين الإنجليز تستزيدون من الأجانب الآخرين كان هذا أمرا مؤلما لنا . ولا يسعنا أن نترك الباب مفتوحا لتصرف كهذا . ولذلك يجب أن توضع صيغة تجعل موافقة المندوب السامى شرطا فى تعيين الأجانب .

عدلى باشا — كان لنا فى ذلك حديث مع اللورد ملنر وكان المسلم به أن مثل ذلك النص لا يجوز أن يذكر فى المعاهدة ، ولن يرضى به الشعور العام . ولكن المفهوم طبعا أننا نلجأ إلى أصدقائنا كلما احتجنا إلى خبراء أو فنيين . وغير محتمل أن يستبدل بالموظفين الإنجليز غيرهم من الأجانب

لأننا لسنا راغبين فى ذلك ولأننا نريد أن نمهد للمصريين الطريق لأن يتولوا وظائف بلادهم . وأرى أنه يكفيكم فى هذا تأكيد من الحكومة بالاتعين مكان الموظفين الإنجليز أجانب من جنسيات أخرى .

اللورد كيرزن — تأكيدكم حسن ، ولكنه لا يقيد الحكومات المقبلة وقد تقوم ضرورة لتعيين أجانب فى أحوال خاصة . وعلى أى حال فإنى أرى أنه يجب وضع نص بالمعنى الذى ذكرت فى المعاهدة .

عدلى باشا — لا أظن ذلك متفقا مع مقتضيات المجاملة والحكمة فى التعبير .

اللورد كيرزن — وهناك مسألة أخرى وهى مسألة الأمور الخارجية والتمثيل السياسى وأرى أنه يجب أن يكون لممثل إنجلترا وهو (" High Commissioner " المندوب السامى) مركز ممتاز فى مكانته وسلطته وأن يحمل ذلك اللقب كما يحمل الآن .

عدلى باشا — كان لنا كلام طويل مع اللورد ملنر فى هذه التسمية وألاحظ أن هذه التسمية من ثمرات الحماية وقد اقترنت بها ولن يعتقد المصريون أن شيئا تغير إذا بقى ذلك اللقب .

اللورد كيرزن — لا أذكر أنى سمعت عن كلام مع ملنر فى شأن هذه التسمية وأعتقد أنها تسمية لازمة وليس هناك ما يقوم مقامها .

المستر لندسى — هذه هى التسمية الصحيحة ويجوز أن يحمل ممثلكم فى إنجلترا اللقب عينه .

رشدى باشا — هذه التسمية لا يحتمها شىء وليست مرتبطة بأى مبدأ من المبادئ .

عدلى باشا — المتفق عليه أن يكون له التقدم على الممثلين الآخرين .

صدقى باشا — اختصاصاته نفسها هى التى تميزه وليس من حاجة إلى لقب خاص لتمييزه .

اللورد كيرزن — أرى أن نحصر المسائل المهمة التى نطرحها للمناقشة وهذه المسائل أربع :

(الأولى) مسألة القوة العسكرية .

(الثانية) مركز وسلطة الموظفين البريطانيين ، المالى والقضائى — وسننظر فى اقتراحاتكم واقتراحات اللورد ملنر .

(الثالثة) الأمور الخارجية والتمثيل السياسى .

(الرابعة) الامتيازات وإلغاؤها .

عدلى باشا — يتبع المناقشة فى المسألة الأخيرة بحث المشروع الذى وضعه السير سسل هرست وهو مشروع لم تجر فيه مفاوضة مع أية هيئة مصرية . وكل ما فعله السير سسل أنه نشر مشروعه فى مصر وجرت له مع بعض محامى المحاكم المختلطة وقضاتها أحاديث بشأنه . وقد رفضت وزارة نسيم باشا المناقشة فيه باعتباره جزءا من الاتفاق العام ، كما تخلى عنها زغلول باشا لأنه كان يرى أنه يتوقف على نتيجة المسألة السياسية . ولكننا نرى له أهمية كبرى ونريد أن نتفاوض فيه باعتباره جزءا من مشروع الاتفاق ، على أن البحث فيه سيتمدى حتما إلى التفاصيل .

اللورد كيرزن — تقولون حقا ولكن لاأرانى أستطيع المناقشة فى ذلك ، وقد يتولى المستر لندسى — وله أكبر الخبرة بهذه الشؤون — المباحثة معكم فى هذه المسائل التفصيلية بمساعدة خبرائنا القانونيين

(واقترح اللورد كيرزن أن يكون الاجتماع فى الغد وأن يكون الكلام فى التمثيل السياسى) .

وختمت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة تقريبا .

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الثالثة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الخميس ١٤ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد الظهر .

اللورد كيرزن — نسيت بالأمس أن أرجوكم ألا تبلغوا الصحف شيئاً عن مفاوضاتنا ، وكل ما أرى ذكره هو خبر الاجتماع الذى حصل وتاريخ الاجتماع المقبل . ونحن محترسون فأرجوكم الاحتراس . بالأمس بحثنا المسألة العسكرية وبعد نهاية الجلسة أرسلت لكم ورقة غير رسمية تتضمن بيان النقط الكبرى فى تلك المسألة وإنى مستعد أن أعيد المناقشة فى هذا الآن أو بعد الآن كما ترون .

عدلى باشا — أفضل تأجيل المناقشة إلى ما بعد حتى نتذاكر فيها فيما بيننا (وذكر وصول الورقة وأنه اعتبرها مجرد تذكرة ولذلك لم يجب عليها) .

اللورد كيرزن — إذن تكون المناقشة فى أى وقت تريدون وإنما أنبهكم إلى أهمية المسألة .

فى تقرير ابتدائى رفعه اللورد ملنر بعد رجوعه من مصر ، ولم ينشر ، رأى أن تكون العلاقات الخارجية تحت إشراف المندوب السامى ولكنه بعد أن حادثكم وحادث زغلول باشا عدل رأيه وقرر أن هنـاك نزعة قوية لطلب التمثيل السياسى إلى آخر ما ورد فى صفحة ٢٧ من تقريره . وقد ذكر فى تقريره ما يقال دفاعاً عنها وما يرد عليها من الاعتراضات . وفى ختام هذا الموضوع من التقرير نقطة أريد أن ألفت نظركم إليهـا بصفة خاصة وهى : " هـذه هى الأدلة والبراهين التى حملتنا على إعادة النظر فى مركزنا بإزاء مسألة الصفة السياسـية مع علمنا تمـام العلم كما قلنا للوفد صريحاً إن تساهلنا فى هذا الأمر قد يلق الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى ويخشى أنه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته . وإذا بنينا حكمنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضى عنه فى دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة" . فترون أن اللورد ملنر كان يخشى أن هذه المسألة تثير هنا اعتراضات كثيرة — وقد تذاكرنا فيها فى الوزارة وفى مؤتمر رؤساء الوزارات ورأيت أنهم جميعاً يشاطرون اللورد ملنر مخاوفه . على أن هناك نقطة وجدت الوزارة متفقة معكم فيها وهى أن الظروف التى اقترنت بالحماية من زوال وزارة الخارجية وإشراف المندوب السامى على أعمالهـا لا محل لبقائها ويجب أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه من وزارة ووزير وأن يكون للدول ذات المصالح فى مصر أن ترسل ممثلين يتعاملون مع وزير الخارجية المصرى — ومن المستحسن أن توضع فى المعاهدة عبارة تدل على أنه فيما يتعلق بإدارة الأعمال الخارجية فى القاهرة يجب أن يكون وزير الخارجية متصلاً بالمندوب السامى وأن يكون عالمـاً بكل ما يجرى من تلك الأعمال إذ أن إلغاء الامتيازات يحدث لهـذا المندوب مركزاً خاصاً ويجعله قائمـاً على المصالح الأجنبية — هـذا شئ لا صعوبة فيه ، وإنما الصعوبة فى تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية — وقد رأيت فى الوزارة نزعة قوية ضد هذا التمثيل ويرى الوزراء أنه وإن كان الغالب أن الممثل المصرى يكون مخلصاً فى عمله — فقد يعرض أن الممثلين المصريين فى عواصم أجنبية يكونون منشأ للمشاكل والدسائس والأخطار — العالم يتغير بسرعة ولا يبعـد فى زمن قريب أن يتولى أمر الحكومة المصرية رجال غيركم لا يكون

إحساسهم منطويا على الود لنا ، فإذا وفرت لكم مثل هذه المزية — مزية التمثيل — وقعت بيننا حتما صعوبات ومشاكل بل جاز أن تبرم عهود تنقض ما نحن صانعون الآن . على أنه لا يراد بكم أن تفقدوا وسائل النظر فى مصالحكم فى الخارج وليس ما يمنع من أن تتولوها بقناصل ولكن فيما يتعلق بالمسائل السياسية يحسن أن تعتمدوا على حاضر استعداد حكومة إنجلترا وحسن خدماتها .

هذه هى الآراء الراجحة فى هيئة الوزارة الإنجليزية وأريد أن أسمع رأيكم بكل احترام ، وإذ كنت أتكلم باسم الحكومة الإنجليزية فقد رأيت أن أدلكم على النزعة الغالبة فيها — وقد ذكر لى اللورد ملنر أنه سلم بهذه المسألة لأنه ألفى المصريين يعلقون عليها أهمية كبرى ولكنه لا يزال كثير المخاوف .

عدلى باشا — هذه مسألة يراها المصريون أساسية فى مطالبهم لاحبا فى الصيغ والألفاظ ولكن لأنها الوسيلة لتقرير شخصيتهم المستقلة ، وقد ذكرت للورد ملنر أن جعل العلاقات الخارجية تحت إشراف إنجلترا ليس إلا مظهرا للحماية ، كذلك ذكرت له أننا نريد أن نكون على اتصال بالمدنية الغربية ليمكننا أن نعمل على ترقية الشؤون المصرية ويتسنى لنا الاشتراك فى الحركة العالمية ، وفى التجارة وغيرها من المرافق مسائل لا يحسن علاجها إلا إذا كان هناك مصرى يمثلنا ويطلعنا على كل شئ — أما الخطر الذى تشيرون إليه فقد قلنا فيه إنه إذا حصلت مصر على مطالبها فلا يمكن أن تنقلب للعداء والدسيسة إذ لا مصلحة لها فى ذلك ، على أن الذين يخلقون الدسائس ليسوا هم المعتمدين السياسيين لأن عليهم مسئولية أعمالهم ، فلا يسعهم أن يعقدوا معاهدة أو يتخذوا تدبيرا ضد مصلحة إنجلترا ، وإنما يقوم بمثل هذه الأعمال أشخاص ليست لهم صفة رسمية . وأذكر على سبيل المثال (بارون أوبنهايم) فقد اشتغل زمنا بالدسائس فى مصر ولم يكن له شأن رسمى فى القنصلية الألمانية ، فإنكار التمثيل السياسى على مصر لا يمنع من دس الدسائس وخلق المشاكل فى الخارج ما دام لا يحتاج فيها إلى ممثل سياسى بالذات ، وفوق ذلك فإن من يريد دس الدسائس لا يعدم وسيلة لذلك فقد يتذرع إلى ذلك بممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة إن عزت عليه الطرق الأخرى . فترون أنه لا يمكن أن تتخذ تدابير مطابقة لكل فرض أو احتمال وما لم تسد الثقة بيننا فلا سبيل إلى وضع اتفاق مقبول لأنه إذا ضمن الاتفاق قيودا كثيرة أصبح حتما غير مقبول ، ولا أرى أن مركزنا يكون قد تغير عن ذى قبل إذا لم تتمتع مصر بالتمثيل السياسى .

رشدى باشا — أنضم إلى ما قاله عدلى باشا ، وأزيد أنه لا خطر من الدسائس لأننا إذا حصلنا على الاستقلال كان أحب شئ إلينا وأوجبه علينا حليف قوى ولا يسعنا أن نجده فى غير إنجلترا ، ولا أرى كيف يتفق الرأى القائل بإشراف إنجلترا على العلاقات الخارجية مع فكرة إلغاء الحماية لأن هذا الإشراف من خصائص الحماية ولا يتفق مع الرغبة والاستعداد اللذين أظهرتموهما — وأكرر ما قاله عدلى باشا من أن الأمة لا يمكن أن تقبل إشرافا ونحن نريد أن نؤسس صداقة متينة ولا يجوز ذلك إلا بقبول مبدأ التمثيل السياسى — لا ننكر أنه يسعكم أن تلزمونا بما تريدون لأنكم أقوى منا ولكن لن يكون بيننا فى هذه الحالة صداقة ، ولو كنت مكانكم لما ترددت فى أن الأفضل أن تكسبوا صداقتنا لا أن تتركونا خصماء .

اللورد كيرزن — القول بأن لا صداقة إلا بالتمثيل السياسى وبغيره لا يكون بيننا إلا العداء مبالغة فى الدفاع — كل الذى أقترحه هو أنى أسترجع كل ما ترتب على الحماية فتصبح هناك وزارة خارجية ووزير خارجية وإنما يشترط أن يتصل هذا الوزير بالمندوب وكل ما عرضته فى غير ذلك هو أن تتركوا

أمر مصالحكم الخارجية فى المواسم الأجنبية لممثلين البريطانيين ، وليس فى هـذا تحقير للمصريين أو امتهان أو عداوة — وإنى أرحب بتأكيداتكم عن الصداقة فيما بيننا ولكنى أذكر زمنا كانت القاهرة فيه مهدا للدسائس وسببا لإشكالات وصعوبات بين إنجلترا من جانب وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر — لا أقول إن هـذا سيتجدد ولكنى أخشى أن ينشأ خلاف بيننا وبين أصدقائنا — نحن الآن تربطنا وفرنسا علاقات حسنة ولم يكن الأمر دائما كذلك وقد سوينا مشاكلنا مع ألمانيا ولم يكن الأمر أبدا على ذلك الحـال . وكذلك إيطاليا ، فإذا تولى أمر مصر حكومة لا تشاطركم عواطفكم أو تشترك معكم فى وجهة النظر فليس ما يمنع من أن تنتهز أول فرصة خلاف يقوم بيننا وبين أصدقائنا فتجرى وراء ظهورنا أشياء لا نرضاها . وأريد أن أسألكم هذا السؤال — فيما خلا اعتبار العواطف — والمسألة أكثر ما فيها عواطف — أى مصالحكم يؤذى أو يلحق به ضرر ماديا أو سياسيا ؟

عدلى باشا — نعم إن مصالحنا السياسية ليست ذات صبغة عالمية ولسنا ندعى أن مصر ستكون عاملا مؤثرا فى الموازنات الدولية وحركات السياسة العالمية ولكن التمثيل ضرورى لنا وهو من خصائص الاستقلال وليس من ينكر هذا الحق حتى على أصغر الحكومات ، وحقا لا يمكن أن يفهم الاستقلال بدونه ، على أنى لا أرى كيف يجول بخاطركم أن يكون لنا مصلحة فى أن نستبدل محالفة بأخرى أو أن يكون لممثلينا ، مع وجود محالفة بيننا ، اتجاه سياسى عام مخالف لكم . ويظهر أنى لم أقنعكم بأن لا خطر من التمثيل ، ولكنى شخصيا مقتنع بأن لا خطر منه على الإطلاق وبأنه ليس لمصر أدنى مصلحة فى مناوأة الحكومة الإنجليزية ، ثم إنكم أقوياء ونحن ضعفاء وفى مثل هذه الأحوال تتغلب الدسائس دائما وبالا على الضعيف ، والدسائس كما تقدم لى ذكره يقوم بها أى إنسان ولا حاجة فيها إلى ممثل سياسى بالذات .

اللورد كيرزن — أسلم بأن كل الوسائل ممكنة ولكن ما للممثلين السياسيين من المركز والمكانة والسلطة من شأنه أن يزيد فى خطر الدسائس إذا جاءت منهم ، وهب أنه بعد زمن ، يتفاوت فى الطول والقصر ، قام حزب وحكومة لا يريدان حماية المواصلات الإمبراطورية أو نقطة عسكرية بريطانية — إنك تؤكد الآن أن ذلك لن يكون ، ولكن أيمكنك أن تضمن المستقبل ؟

عدلى باشا — هذا كل ما يسعنى قوله ويجب من جانبكم أن تولونا الثقة فيما نقول وألا تزعجكم أوهام الأخطار .

اللورد كيرزن — ولكن لِمَ تتشددون فى هذا التمثيل ؟

عدلى باشا — أتشدد فيه لأسباب لا علاقة لها بالخطر الذى تخوفون منه وقد ذكرتها .

رشدى باشا — ذكرتم الدسائس وقـد وقع حقيقة شئ من ذلك ولكن السبب فيه أن إنجلترا كانت تريد أن تبسط سلطانها على مصر وكان المصريون يعملون بكل الوسائل ليحولوا دون ذلك ، ولكن الاتفاق بيننا وبينكم ، إذا قدر لنا أن نصل إلى تحقيقه ، ينيلنا ما نريد ولا يكون لنا إذن مصلحة فى نقضه . ولو كنا فى عزلة لا تمسنا مثل هذا الاتفاق ، وإذا صح أن المصلحة مقياس العمل أيقنتم أنه سوف لا نمحو بأيدينا ما اكتسبناه من المزايا — قلتم إن الممثل قد يتعاهد ضدكم ولكن كيف يتعاهد وما هى قيمة المعاهدة التى نبرمها إذا جاءت على نقيض المحالفة وهى لا يمكن أن تبقى سرية ويجب أن تسجل فى مكتب عصبة الأمم ؟

عدلى باشا — إذا جعلتم دابكم طلب ضمانات مطلقة فإننا لا نخرج من هذا الحديث إلا بمجموعة قيود تجعل الاتفاق غير ميسور .

صدقى باشا — قبل الحماية كانت الدسائس تجرى لأن الحالة السياسية لم تكن محدودة فقد كانت هناك السيادة التركية وكان الاحتلال والامتيازات ولكن تحديد العلاقات مع مصر والدول يقضى على أسباب هذه الدسائس .

رشدى باشا — الاتفاق المرضى يقطع أسباب كل الدسائس ويكون لنا بعد ذلك كل المصلحة فى بقائه .

اللورد كيرزن — يسرنى أنكم حسنو التفاؤل بالمستقبل ، ولست كذلك ، وليس بمستبعد أن تعمل الحكومة الألمانية أو التركية على إحراج مركز إنجلترا إذا كان لديهما معتمدون مصريون — قد تكون أوهامنا مبالغا فيها ، ولكنى أردت أن أنقل لكم آراء حكومتى وسأنقل إليها آراءكم وقوة يقينكم فى الدفاع عنها .

عدلى باشا — مهما تكن الحالة الجديدة فهل تعتقدون أن البلد تخاطر بالمركز الجديد ؟ أنتم الأقوى ويمكنكم إذا خرجنا عن الجادة أن تردونا إلى الطريق المستقيم .

اللورد كيرزن — لا أريد أن أزج بدولتى فى مثل هذه المتاعب والإشكالات .

صدقى باشا — أترانا دسسنا فى أثناء زمن الحماية ؟ إننا فى ذلك الوقت ، أى فى وقت قيام الحرب حيث كانت سوق الدسائس رائجة ، التزمنا خطة الأمانة نحوكم .

رشدى باشا — نعم إن مصر لم تدس لكم الدسائس أملا فى الوصول إلى اتفاق مرض .

صدقى باشا — ثم إننا اتجهنا إليكم بعد الهدنة .

رشدى باشا — أتظنون أننا نفضل ألمانيا عليكم ؟ إنى أعتقد أننا إذا اتصلنا بألمانيا لم يكن لها هم إلا استغلالنا ، ولقد كنت مستعدا لحمل السلاح ضد تركيا وألمانيا لأنى أرى مصلحتنا فى بقاء صداقتنا قائمة مع إنجلترا .

اللورد كيرزن — هذا حسن ، ولا شك عندى فى صدق تصريحاتكم ، ولكنى عشت كثيرا ورأيت تغييرات غريبة . على أنى سأبلغ الحكومة آراءكم ويسرنى أننا من الجانبين كنا معتدلين فى إبداء آرائنا . (منتقلا إلى موضوع مندوب إنجلترا فى مصر) : نقترح أن يثبت فى المعاهدة أن المندوب يكون متصلا بوزارة خارجيتكم إذ لا يجوز أن يكون ذلك المندوب جاهلا بما يجرى فيها وفى وسعنا أن نجد عبارة لا تمسكم .

ورأينا أنه إذا ظل ممثلنا يلقب مندوبا ساميا فإن هذا يكون لفائدتكم وفى مصلحتكم وسيكون لممثلكم عندنا نفس اللقب . نعم نحن لا نريد أن يكون الممثل المصرى وزيرا معتمدا ولكن يخيل لى أن اقتراحى يرضيكم ويلقكم .

رشدى باشا — هذا جميل ، ولكنى لا أظنه بالغا شيئا من رضى المصريين إذ أن الرأى السائد فى الأمة هو أن المندوب السامى رمز الحماية ، ويجب أن يلحظ فى الاتفاق إمكان قبول الأمة به وهى لا تقبل الحماية ولا ترضى ببقاء آثارها . وهل فى الأمر ما يساوى أن تثيروا الخلاف والمعارضة من أجل لقب ؟

اللورد كيرزن — أعتقد أنك تعطى فيما تقول إنه لا يزال مسلما به أن يكون لإنجلترا مركز خاص ولا أعتقد أنه يمكننى النجاح إذا عرضت تغيير اللقب بل أخشى أنهم يضربون بالمعاهدة عرض الحائط . ويدهشنى أنكم لا تشاطرونى الرأى .

عدلى باشا — لم أتبين كيف يكون مركز ممثل مصر فى إنجلترا .

اللورد كيرزن — هذا أمر يمكن تسويته وحله ، فلا نضع ممثل مصر فى درجة ممثل أورجواى (Uruguay) مثلا .

عدلى باشا — لم تنشأ وظيفة المندوب السامى إلا مع الحماية فهى مرتبطة بها وهى الشارة الدالة على بقائها وهذا هو الشعور العام .

اللورد كيرزن — هذا اللقب لا علاقة له بالحماية ، فقد كان لنا فى أوروبا عدة مندوبين سامين وفى بلاد مختلفة ، فهل كنا فرضنا حمايتنا على كل هذه البلاد ؟

عدلى باشا — ألا يمكن التمييز بينه وبين غيره بلقب آخر ؟

اللورد كيرزن — عندنا فى الهند ألقاب كثيرة ولكنى لا أقترح عليكم مثل هذه الألقاب كما لا أقترح عليكم لقب "Résident" فإنه لا يعجبكم طبعا .

رشدى باشا — المهم أن اختصاصاته مميزة له .

اللورد كيرزن — إذا وجدتم لقبا جديدا كنت شاكرا لكم .

عدلى باشا — ابعثوا لنا بسفير وإذ كان اصطلاحكم هو أن يمثلكم فى البلاد التى من درجة مصر وزير معتمد (Ministre) فإن فى هذا الدلالة الكافية على أهمية مركز ممثلكم .

اللورد كيرزن — أظن أن هذا غير مستطاع .

(ثم أوقفت الجلسة وأعيدت بعد ربع ساعة) .

اللورد كيرزن — أحب أن أقول كلمة عن المركز الذى يشغله الموظفون الإنجليز فى الوزارات المهمة — رأى اللورد ملنر فى مشروعه أن مصر تعين مستشارا ماليا بموافقة الحكومة الإنجليزية ، وقد ذكر اختصاصاته فى المشروع وختمها بعبارة تجعل عمله مبهما غير واضح ، فإن الحكومة حرة فى أن تستشيره أو ألا تستشيره ، وأذكر بالأمس عند قراءة التحفظات أن عدلى باشا طلب حذف عبارة الاستشارة مشيرا الى أنه مادام للحكومة المصرية الخيار فى استشارته فالنص عليها لا لزوم له ، وقد كان الرأى الراجح فى الوزارة عند المناقشة فى هذه المسألة أننا لا نريد التداخل فى الإدارة الداخلية وأن أبعد خاطرعنا أن نحاول دس أصابعنا فى كل شئ وستكون المسئولية عن الحكم حسنا كان أو رديئا على المصريين وحدهم ولا يعنينا بعد ذلك أن تخرج مصر من التجربة رافعة الرأس أو مهيضة الجناح . ولكن الذى يعنينا والذى نحسه بشدة هو أمر علاقتنا بالدول فإن اختصاصات صندوق الدين ستؤول إلينا وتكون بيد المستشار .

ثم إن للأجانب فى بلادكم مصالح تجارية كبرى ولابد أن يكون الاتفاق بحيث يؤمن الأجانب على هذه المصالح — على أنه لامعنى لأن يكون هناك مستشار مالى إذا لم يكن يعلم بما يجرى أى إذا كان عجلة خامسة . وستقع مساوئ ومظالم انتم مسئولين عنها وإنما هى رد فعل الحرية بعد الإشراف ، فمصلحتكم ومصلحة الدول الأخرى أن تحرصوا على استمرار الثقة بكم وذلك لايكون الا باستخدام رجل كفء ، وهذا هو الذى يهمكم من وجود المستشار المالى .

وقد حررت قبل أن أجىء إليكم عبارة على عجل ضمنتها نوع الاختصاصات التى تكون لمثل هذا الموظف الذى لقبه اللورد ملنر بالمستشار المالى — وقد كنا نتكلم فى مسألة الألقاب وأقترح ألا يسمى مستشارا ماليا فقد ترون فى ذلك مهانة مستفادة من معنى حاجتكم إلى الاستشارة ، بل أن يسمى (Commissaire Financier-Financial Commissioner) مندوبا ماليا .

عدلى باشا — أذكر أن المصريين راعتهم هذه التسمية فكل تغيير فى اللقب يكون له قبول حسن .

رشدى باشا — لذلك سبب نفسى معروف وهو أن المستشار اغتصب سلطة الوزير .

اللورد كيرزن — (قرأ الاختصاصات وقد أثبتت فى ورقة أرسلت بعد الجلسة وأوردت فى مجموعة المذكرات ص) .

إنى لاأستحسن عبارة اللورد ملنر ، وكذلك لا تستحسنونها أنتم أيضا — ولما كنت فى الهند أنشأت لجنة لإدارة السكة الحديد ولم أرد أن أحدد اختصاصها فجعلت لرئيسها حق الدخول على وكلما استشكل فى مسألة جاءنى مستفتيا وهكذا جرت الأمور على أحسن حال .

وهناك مسألة أخرى أولاها اللورد ألنبى أهمية خاصة وهى أنه لا يحق لمصر أن تعقد قرضا أو أن تحول إيراد مصلحة من المصالح العامة إلا بموافقة المندوب المالى — وقد سألنى بعضهم وأنا أناقشه فى هذا وما شأن الرى ؟ إنكم لاتجهلون أهميته لمصر كما لاتجهلون أن أعمال الرى الكبرى قام بها الإنجليز بخبرتهم المكتسبة فى الهند وهى من مفاخرهم ويجب لبقائها أن تستمر تحت إشراف حقيق فعال — ولذلك أسائلكم أيكون للمندوب المالى رقابة عليه؟ وكيف يجرى من غير رقابة وإشراف ؟

عدلى باشا — نحن نتولى أمور رينا بأنفسنا .

اللورد كيرزن — هذا جميل ولكن أيكون كافيا ؟

عدلى باشا — الواقع أننا سنلجأ إلى أهل الفن والخبرة فى هذا الباب .

اللورد كيرزن — من يضمن عدم وقوع الخطأ ؟ إن الرجال السياسيين لايفقهون هذه المسائل كثيرا وأنا لاأطلب منكم الآن جوابا وإنما أنبهكم الى أن هذا أمر يهم مصالح الأجانب . وللأجانب مصالح غير الدين ولا يتوقع أن تستقيم أعمال مصلحة الرى إلا إذا كانت فى أيدى أكفاء .

رشدى باشا — مصلحة المصريين أنفسهم أن يكون الرى قبل كل شىء على أحسن حال ، ثم إن أملاك الأجانب قليلة بالنسبة لأملاك المصريين .

اللورد كيرزن — ليس هذا كافيا . ولقد رأيت فى الهند أغلاطا فاضحة وأذكر أن إحدى الإمارات الهندية الوطنية طلبت منى أن أعين لها مندوبا ماليا وآخر للرى .

عدلى باشا — ذكر تاريخ أعمال الرى وبين أن الأعمال المهمة من عهد محمد على تمت بواسطة الاستعانة بالأجانب وليس فى المصالح المصرية المهمة مايعنى له المصريون مثل هذا ، فهم خير رقيب على طريقة إدارته .

صدقى باشا — المسألة مسألة حياة وموت بالنسبة لمصر فلا يخشى من أن نفرط فيها .

اللورد كيرزن — لى كذلك كلمة عن الموظف القضائى، وأرى أن عبارة اللورد ملنر بصدده يعيبها الإبهام الذى أخذته على عبارة المستشار المالى ، وقد كان من بين التحفظات التى قرأتموها على حذف هذه العبارة اكتفاء بوجود نائب عمومى ، ولذلك حررت عبارة على طراز ما حررته فى موضوع المندوب المالى (وقرأها وقد أوردت فى مجموعة المذكرات ص) وأرجو عند إعادة المناقشة فى هذا الموضوع أن تذكروا لى اختصاصات النائب العمومى وكيف ترون أنه يحل محل الموظف القضائى .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة م

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

بين دولة عدلى باشا واللورد كيرزن

فى يوم السبت ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

قصد عدلى باشا إلى وزارة الخارجية حيث قابل اللورد كيرزن طبقا للاتفاق السابق ، وبعد التحية :

اللورد كيرزن — إنى أبلغت الوزارة ردّ الوفد وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة وكنت أشدهم أسفا إذ كنت صادق الرغبة فى الوصول إلى اتفاق ، ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن القيود التى وضعت فى المشروع . وكنت ، أعتقد دائما أنه إذا تعذر وضع اتفاق نهائى جاز أن تنتهى إلى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع وطبقت بضع سنين واستطاعت مصر فى أثنائها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على إدارة شؤونها وتنظيم جيشها واستتب الأمن واستقام النظام أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى ورفع القيود التى قد يعتبر الآن أنها لابد منها ولا غنى عنها ، وسيعين على هذا أن يكون الإنجليز والأجانب معا مطمئنين إلى الحالة الجديدة وإنما يتحقق الاطمئنان إذا لم تعرض مناسبة لتدخل الجيش ، وإذا قام المصريون قياما حسنا بما يقتضيه ذلك النظام الجديد . وتذكر أنى لمحت إلى هذه الفكرة إذ وضعت فى مذكرتى الثانية عن المسألة العسكرية إشارة إلى جواز إعادة النظر فى هذه المسألة بعد زمن معين .

عدلى باشا — ليس فى وسعى أن أقبل هذه الفكرة ولو استطعت لما أقرتنى البلاد على ذلك لأن التوقيت الذى تشيرون إليه لا ضابط له ، إذ يمكنكم أن تقولوا إن التجربة لم تصح فتستمر الحالة على ما كانت عليه ولا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شؤونهم ولو كان ذلك مؤقتا وإلى أجل وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقترونه من النظامات ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا بها . وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

اللورد كيرزن — ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك .

عدلى باشا — إن لى بروجراما معروفا ولم أقبل الوزارة إلا للسعى فى تحقيقه فلا يسعنى أن أعود إلى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبل به .

اللورد كيرزن — ألا تجد أن مركزنا نحن الطرفين فيه شيء كثير من الغرابة فإن لكم طلبات ونحن مستعدّون لإجابتها إلى قدر معلوم . وإذا لم نتفق فسنبقى فى الوقت الحاضر فى الحالة عينها التى يراها كلانا غير مرضية ويريد كلانا الخلاص منها فهل لى أن أرجوك التفكير فى هذا المركز الغريب فإذا عنت لك آراء بشأنه تكرمت بإبدائها للورد اللنبى .

عدلى باشا — طبعاً لا يسعنى ألا أفكر فى هـذه الحالة وإنى لأتألم جد الألم أن أرى بلدى قد شلت حركتها وعطل فيها كل شيء بسبب التعليق والانتظار الذى هى فيه وبسبب أدوار الاضطراب التى مرت عليها فى حين تشتغل كل الأمم بترقية شؤونها وتنمية مواردها . والمسألة حيوية بالنسبة لنا ولا تحتمل النسيان أو التفريط .

اللورد كيرزن — أفهم أنه تعنيك مصلحة بلدك لدرجة عالية . كذلك ترانى ألحظ مصلحة بلدى وعندى أن هذه المصلحة هى ألا نكون فى نزاع معكم ولقد كنت أود أن أتقدم أكثر مما فعل المشروع لملاقاتكم ولكن الوزارة لم تسعفنى فى ذلك — ولعلك تقدر معى أنه يجب على أى حال أن نصل إلى حل ، ولكن ينبغى لنا فى ذلك معاونة مثلك من المصريين .

(ثم انتقل الحديث إلى النشر) : إن نشر المشروع ورد الوفد عليه اللذين سبق إرسالهما إلى اللورد اللنبى سيتم بمجرد أن تصله المذكرة التفسيرية التى تعدها الوزارة لبيان الأسباب التى حالت دون الموافقة على طلباتكم . وستنشر معهما هذه المذكرة أيضاً .

عدلى باشا — ولكن ليس بمثل هذا تبلغون رضى المصريين وتسكنون قلقهم .

ثم تبادلا التحية وانصرف عدلى باشا بعد أن آذنه بسفر الوفد فى اليوم التالى .

مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر

أولا — انتهاء الحماية

١ — فى مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية .

وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان بالسلام والمودّة والتحالف .

ثانيا — العلاقات الخارجية

٢ — الشؤون الخارجية لمصر تتولاها وزارة الخارجية المصرية ويقوم على هذه الوزارة وزيرها .

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر مندوب سام يكون له فى كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائى ويكون له التقدّم على ممثلى الدول الأخرى .

٤ — يمثل الحكومة المصرية فى لوندره وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية قد تستدعى فيها هذا التمثيل ، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير ومرتبته .

٥ — نظرا لما التزمت به بريطانيا العظمى من التعهدات فى مصر وعلى الخصوص ما كان منها متعلقا بالدول الأجنبية يجب أن تكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى أوثق الصلات ويقدّم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة فى المعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ — لا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ويكون ذلك الاستطلاع بطريق المندوب السامى البريطانى.

٧ — للحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها فى الخارج حسبما تقتضيه مصالحها .

٨ — فى الجهات التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالإدارة العامة للشؤون السياسية وبالحماية القنصلية للمصالح المصرية ويقدّم لها هؤلاء المندوبون كل ما فى مقدورهم من المساعدة .

٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى تولى المفاوضة مع الدول ذوات الامتيازات لإلغاء الامتيازات الحالية وتقبل أن تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا .

ثالثا — الأحكام الخاصة بالمسائل العسكرية

١٠ — تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .

للقيام بهذا التعهد وتوفير حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ويكون لها أن تستقر فى أى مكان فى مصر ولأى زمان يحددان من آونة لأخرى. ويكون لها أيضا فى كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لإحراز الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمين الحربية واستعمال جميع ذلك .

رابعا — استخدام الموظفين أو الضباط الأجانب

١١ — بالنظر للتبعات الخاصة التى تضطلع بها بريطانيا العظمى و بالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

خامسا — الإدارة المالية

١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد مفاوضة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا ماليا توكل إليه فى حينها الحقوق التى يتولاها أعضاء صندوق الدين ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها :

(١) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة ؛

(٢) جميع المعاشات والمسانهات الأخرى المستحقة لمن كان فى المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم ؛

(٣) ميزانيتى المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

١٣ — لأجل أن يقوم المندوب المالى بأعماله كما ينبغى له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة فى اختصاص وزارة المالية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤ — لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى .

سادسا — الإدارة القضائية

١٥ — تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا قضائيا يناط به ، نظرا للتعهدات التى أخذت بريطانيا العظمى تقسها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب .

١٦ — لأجل أن يقوم المندوب القضائى بأعماله كما ينبغى له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية .

سابعا — السودان

١٧ — حيث إن رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤنتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام .

وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا .

ثامنا — قروض الجزية

١٨ — المبالغ التى تعهد خديو يو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتى كانت مخصصة لدفع الفوائد عن قرضى سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لذلك إلى أن يتم استهلاك ذينك القرضين .

وتستمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع ما كانت تدفعه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون .

عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ لا تعود الحكومة المصرية تسأل عن أى تعهد ناشئ عن الجزية التى كانت مصر تدفعها لتركيا فى الماضى .

تاسعا — اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ — للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت شاءت بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضا ماليا كما سيأتى بيانه فوق المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .

ويكون للموظفين البريطانيين بنفس هذه الشروط الحق فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى المعاش من الموظفين كما تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى .

٢٠ — الموظفون المرفوتون او المستقيلون على حكم المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتاعه المنزلى إلى لندره .

٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر الجنيه الإنجليزى ٩٧½ قرشا على اطراد .

٢٢ — يوضع جدول عن التعويضات :

(١) للموظفين الدائمين ؛

(٢) للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (Society of Actuaries) .

عاشرا — حماية الأقليات

٢٣ — تتعهد مصر بأن الأحكام الواردة بعد تعتبر قوانين أساسية وألا يتعارض معها أو يؤثر فيها أو ينقض فعلها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى .

٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لغة أو جنس أو دين .

ويكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى السر والعلن شعائر أى ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام والآداب العامة .

٢٥ — جميع أهالى مصر متساوون أمام القانون ولكل منهم أن يتمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص من أهالى مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالدخول فى الخدمات والوظائف العامة والحصول على ألقاب الشرف ومزاولة المهن أو الصناعات .

لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصر فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو فى الاجتماعات العامة .

٢٦ — أهالى مصر التابعون للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الأهالى ولهم على الخصوص كما لغيرهم الحق فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية كما أن لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يؤدوا فيها شعائر دينهم من غير قيد .

ردّ الوفد الرسمى المصرى على مشروع الاتفاق

بين بريطانيا العظمى ومصر

اطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كيرزن إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١

وقد رأى أن هذا المشروع يعيد لنا — فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة شهور — ذكر النصوص والصيغ بعينها التى عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ .

فالمسألة العسكرية مثلا ، وليست مسألة فوقها فى الأهمية ، قد استبقى المشروع فيها الحل الذى تصدّيناه أشد التصدى بل قد توسع فيه بحيث أصبح أشد وطأة . ولعمرى ليس فى حماية المواصلات الإمبراطورية التى قبل فيها فى مفاوضات العام الماضى إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية فى القطر المصرى ، ما يبرر هذا الحل .

على أنه وقد كان يكفى أن تعين فى منطقة القناة نقطة تنحصر فيها طرق المواصلات الإمبراطورية ووسائلها كما تنحصر فيها القوة التى تتولى حمايتها ، نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان من الأراضى المصرية ووضع أيضا تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها . وليس هذا إلا الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ويقضى على السيادة الداخلية نفسها . وقد كفى الاحتلال العسكرى فى الماضى ، ولم يكن إلا مؤقتا ، لأن يجعل بريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها دون أن يحتاج فى ذلك لأى نص فى معاهدة أو لإثبات أية سلطة له .

أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الأولى لوزارة الخارجية البريطانية بأن سلم فيها بمبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذى اعترف لنا به بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا ، إذ كيف يتصور أن تكون لوزير الخارجية فى أعماله الحرية التى يقتضيها القيام بأعباء منصبه والاضطلاع بتبعاته إذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى . وبعبارة أخرى بأن يكون فى الواقع خاضعا لمراقبته مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية . وعدا ذلك فإن الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية . ثم إن استبقاء لقب المندوب السامى ، وهو لقب لم تجر العادة بمنحه للممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ، أوضح فى الدلالة على نوع النظام السياسى المقترح لمصر .

وقد كنا نعتقد من جهة أخرى أنه وقد أجلت مسألة الامتيازات لم تبق حاجة إلى النص عليها فى المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول تعاونها حليفتها فيها من الوجهة السياسية . غير أن المسألة تلحظ اليوم كما لو كانت تعنى بريطانيا العظمى على الخصوص فهى التى تتولى منذ الآن حماية المصالح الأجنبية . وهى التى تريد عند الاقتضاء أن تباشر وحدها المفاوضة بشأن إلغاء الامتيازات .

ولسنا نريد أن نكرر هنا ما سبق إبداؤه من الاعتراضات فى مذكراتنا على أمر المندوبين (القوميسيرين) المالى والقضائى وتداخلهما فى إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية تدخلا قد يصل فى بعض الأحوال فيما يختص بالمندوب (القوميسير) المالى إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان .

على أنه يتعين علينا الإشارة إلى أن المناقشات التى تلت تأجيل مسألة الامتيازات جعلتنا نحس بأن الاتفاق فى شأن حماية المصالح الأجنبية سيمكن أن يقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية .

أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل .

إن الملاحظات المتقدمة تغنينا عن مناقشة المشروع تفصيلا ففيها الكفاية للدلالة على روحه ومرماه . ثم إن إلحاح المشروع فى ذكر تعهدات بريطانيا العظمى " والتبعات الخصوصية " الواقعة على المندوب السامى واتخاذه غرضا جديدا لوجود القوة العسكرية — وهو صيانة المصالح الحيوية لمصر — قاطع فى الدلالة على المعنى الحقيقى للمشروع ، معنى الوصاية الفعلية .

وقد كنا عند قبول المهمة التى عهد بها إلينا عظمة السلطان نؤمل الوصول إلى إبرام محالفة تؤيد استقلال مصر حق التأييد وتكفل مع ذلك حفظ المصالح البريطانية وكنا نرى أن مصر إذا أصبحت حليفة بريطانيا العظمى أخذت نفسها بدقة الوفاء بالعهود وعدت ذلك من واجبات الذمة والشرف . ولكن التحالف بين أمتين لن يتحقق إلا حيث لا يقضى على إحداهما بالخضوع الدائم .

ولقد كانت روح المسألة التى سادت مناقشاتنا تبيح لنا أن نطمئن إلى نتيجة المفاوضات . ولكن المشروع الذى بين أيدينا لا يحقق ما كنا نتوقع . وليس فيه ، كما هو ، ما يبقى لنا الأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية "

لندره فى ١٥ نوفبر سنة ١٩٢١

تبليغ من المندوب السامى لجلالة الملك
إلى حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحماية فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

يا صاحب العظمة

أتشرف بأن أرفع إلى مقام عظمتكم طبقا للتعليمات التى وصلتنى من حكومة جلالة الملك البيان الآتى عن آراء حكومة جلالته فيما يتعلق بالمفاوضات التى جرت حديثا مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رياسة حضرة صاحب الدولة عدلى باشا . إن حكومة جلالته قدمت إلى عدلى باشا مشروع معاهدة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر كانت حكومة جلالته قد اتخذت عدتها لأن توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله ولكنها علمت بمزيد الأسف أن ذلك المشروع لم يحز قبولا لديه . ومما زاد فى أسفها أنها تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى ذاتها بعيدة المدى فى نتائجها وأنها لا يمكنها أن تجعل مجالا للأمل فى إعادة النظر فى المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالته علم عظمتكم تمام الإحاطة بالاعتبارات الرئيسية التى استرشدت بها وبالروح التى صدرت عنها تلك الاقتراحات .

سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر مدى أربعين سنة ويجب أن تسودها أبدا حقيقة واقعة هى التوافق التام بين مصالح بريطانيا العظمى فى مصر ومصالح مصر نفسها . إن استقلال الأمة المصرية ورخاءها كلاهما عظيم الشأن للإمبراطورية البريطانية . فإن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك فى الشرق ولا نزاع فى أن جميع الأراضى المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح حفظ مصر مقرونا بتأمين منطقة قناة السويس لا يمكن فصله عنه . لذلك كانت سلامة مصر من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها فى المكان الأول من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند ولجميع مستعمرات وولايات جلالته فى الشرق وكانت ذات أثر فى حسن حال نحو ثلثمائة وخمسين مليونا من رعايا جلالته وأمنهم . ثم إن رخاء مصر يعنى هذه البلاد أيضا لا لأن بريطانيا العظمى ومصر كلاهما خير عميل للآخر فقط بل لأن كل خطر جسيم على مصالح مصر التجارية أو المالية يدعو إلى تدخل الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها . تلك هى العوامل التى سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر وهى الآن كأقوى ما كانت فى الماضى .

وقد كان نجاح هذا الاشتراك بوجه عام فى الجيل الذى سبق الحرب العظمى أمرا مستفيض الذكر ذائع الشهرة إذ أن الاضطراب والفوضى فى المالية والإدارة كان ضاربا أطنابه فى مصر عند ما أخذت بريطانيا العظمى تجد فى الاهتمام بها وكان المصريون تحت رحمة أى قادم عاجزين عن مقاومة ضروب وسائل الاستغلال الأجنبى، تلك الوسائل الغاصبة التى إذا نزلت بأمة ذهبت بكرامتها على نفسها وعفت على قوى حياتها . فإذا أصبحت الأمة المصرية اليوم قوية ذات همة وكرامة فإنما يرجع الفضل فى ذلك بقدر كبير لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها . لقد أمن المصريون شر التداخل الأجنبى وأعينوا على إنشاء نظام إدارى واف ودرب العدد الكبير منهم على مزاولة فنون الحكم واطراد نمو مقدرتهم ونجحت ماليتهم نجاحا يفوق كل تقدير وأصبحت رفاهية الطبقات جميعها قائمة على أسس

ثابتة . على أن هذا التقدم السريع لم يلابسه ظل الاستغلال فلم تلتمس بريطانيا العظمى لنفسها ربحا ماليا أو امتيازا تجاريا واستقلت الأمة المصرية بكل ثمار مشورتها ومساعدتها .

إن شبوب نار الحرب بين الدول الأوروبية العظمى سنة ١٩١٤ زاد بحكم الضرورة عرى الائتلاف بين الإمبراطورية البريطانية ومصر توثيقا . ولما انحازت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فى الحرب لم يكن ذلك مهددا بالخطر للمواصلات البريطانية وحدها بل كان مهددا لها ولاستقلال مصر معا . ولم يكن إعلان الحماية على مصر إلا أخذا بالحقيقة الآتية وهى أنه إنما يمكن دره الخطر عن الإمبراطورية البريطانية ومصر معا بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة . وقد كان اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها سببا فى قتل وتشويه الآلاف من رعايا جلالة الملك فى الهند وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضا ، وقبورهم فى غاليبولى وفلسطين والعراق شاهدة على البلاء العظيم الذى أبلته الشعوب البريطانية من وراء دخول تركيا . وقد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسها ضرر وكان ذلك بفضل جهود أولئك الجنود الذين غشوا أرضها . فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يزدد دينها ، وثروتها اليوم أعظم مما كانت قبل الحرب ، فى حين أن الكساد الاقتصادى قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الأخرى . فليس من الحكمة أن الشعب المصرى يتغاضى عن هذه الحقائق أو ينسى من هو مدين له بذلك كله . ولولا قوة بأس الإمبراطورية البريطانية فى الحرب وشدة مراسها لأصبحت مصر حتما ميدانا تتلاقى فيه القوات المتحاربة وتتطاحن ولوطئت هذه القوات حقوق مصر بالأقدام وأودت برخائها . وكذلك لولا فوز الحلفاء ما كان بمصر اليوم أمة تطالب بما لها من الحق فى حكم قومى قائم على معنى السيادة بدلا مما ضرب عليها من الحماية الأجنبية . فما تتمتع به مصر اليوم من حرية وما تتطلع إليه من حرية أوسع هى مدينة بهما للسياسة البريطانية والجيوش البريطانية .

إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام فى المصالح بين بريطانيا العظمى ومصر، ذلك الاتفاق الذى جعل اشتراكهما مزدوج النفع فى الماضى ، هو السبيل لتعيين نوع العلاقة التى يجب على كلتيهما أن يحرص على بقائها . وعلى الإمبراطورية البريطانية أن تحمل على عاتقها التبعة القصوى فى الدفاع عن أراضى عظمتكم من أى تهديد خارجى كما حملتها قبل الآن . كذلك عليها أن تقدم المعونة التى قد تطلبها حكومة عظمتكم فى أى وقت لحفظ سلطانكم فى البلاد . ثم إن حكومة جلالة الملك تطلب فوق ذلك أن يكون لها دون غيرها الحق فى تقديم ما قد تحتاجه حكومة عظمتكم من المشورة فى إدارة البلاد وتدبير ماليتها وترقية نظامها القضائى ومواصلة علاقاتها مع الدول الأجنبية . على أن حكومة جلالته لا ترمى بتقرير هذه المطالب إلى منع مصر من التمتع بحقوقها التامة فى حكومة ذاتية أهلية وإنما هى ترمى إلى التمسك بها قبل الدول الأجنبية الأخرى وأساس هذه المطالب أن استقلال مصر واستتباب النظام وتوافر الرخاء فيها ركن لازم لسلامة الإمبراطورية البريطانية . وإن حكومة جلالة الملك ليؤسفها أن وفد عظمتكم لم يأت فى خلال المفاوضات كلها شيئا يذكر فى سبيل التسليم بما للإمبراطورية البريطانية من الأسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والتبعات الخاصة.

وقد وضعت فى المشروع الذى سيرفعه إلى عظمتكم صاحب الدولة عدلى باشا أحكام المعاهدة التى تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق والاضطلاع بهذه التبعات . وأوجب هذه الأحكام وألزمها هو ما كان متعلقا بالجنود البريطانية. ولقد نظرت حكومة جلالة الملك فى الأدلة التى قدمها الوفد المصرى فى هذا الشأن بأكبر عناية وأتم إمعان فلم تستطع أن تقبلها إذ ليس فى حالة العالم الحاضرة أو فى مجرى الأحوال فى مصر منذ عقد الهدنة ما يسمح بأى تعديل فى توزيع القوات

البريطانية فى هذه الآونة . ومن الواجب أن نعيد القول بأن مصر جزء من مواصلات الإمبراطورية البريطانية . ولا يكاد يكون قد مضى عليها جيل منذ أنقذت من الفوضى . وأمامنا البينات على أنه لا يبعد عن العناصر المتطرفة فى الحركة الوطنية أن تدفع بمصر ثانية إلى الهوة التى لم يطل العهد على إنقاذها منها . وقد زاد من قلق حكومة جلالة الملك فى هـذا الشأن ما رأته من أن وفد عظمتكم لا يريد التسليم بأنه يجب أن تؤمن الامبراطورية البريطانية شديد التأمين من كل ما يهدد مصالحها من هذا القبيل وذلك إلى أن يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر ذاتها بحيث يطمأن لها و يعتمد عليها ومن الواجب أن تتولى الإمبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر وليس يسع حكومة جلالة الملك أن تتخلى عن هذا الضمان أو أن تنقص منه .

على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها فى هذا الصدد لا يقصد بها استمرار الحماية حقيقة أو حكما بل بالعكس أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تكون لمصر حقوقها الأهلية وأن يكون لها بين الأمم مقام دولة ذات سيادة على أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإمبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للجانبين الاشتراك فى المصالح والأغراض . وتحقيقا لهذه الغاية اقترحت حكومة جلالته رفع الحماية منذ الآن والاعتراف بمصر " دولة ذات سيادة فى ظل حكومة ملكية دستورية " والاستعاضة عن العلاقات الحاضرة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر " بمعاهدة وميثاق دائمين للسلام والمودة والتحالف " وكانت حكومة جلالته تؤمل أنه بإعادة وزارة الخارجية لمصر ترسل هذه لفورها ممثليها إلى الممالك الأجنبية . كما أنها كانت تريد عن طيب خاطر تعضيد مصر فى طلبها الانضمام إلى عصبة الأمم وقد كان يتحقق بذلك لمصر لتوها ما للدول ذات السيادة من السلطة والمزايا .

غير أن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات قد أنشأ حالة جديدة ، حقا لن يؤثر ذلك الرفض فى مبدأ السياسة البريطانية ولكنه بالضرورة ينقص ما يمكن إجراؤه الآن ، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تجلو حقيقة موقفها .

أما ما يتعلق بالحاضر فإن حكومة جلالته لا يسعها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية ومعاونتها ، على أن حكومة جلالته لا تزال كما كانت راغبة فى العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم فى كل فرع من فروع الإدارة ولاسيما فى فروعها العالية التى يشغلها حتى الآن بأكثر مما ينبغى موظفون أوروبيون . وحكومة جلالة الملك قد اتخذت عدتها لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء الامتيازات وذلك لكى تكون الحالة الدولية جلية عند ما يحين الوقت الذى يكون فيـه التشريع المصرى الذى يحل محل تلك الامتيازات قد تم إعداده ، وتود حكومة جلالتـه أن تتولى الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية السلطة التى يتولاها اليوم فى ظل الأحكام العرفية القائد العام ويسرها أن تبادر برفع الأحكام العسكرية بمجرد إصدار " قانون التضمينات " (إقرار الإجراءات العسكرية) والعمـل به فى جميع المحاكم المدنية والجنائية فى مصر وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

وأما عن المستقبل فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تقرر السياسة التى تنوى اتباعها بالفاظ جلية فقد تبينت أن وجه رفض المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم هو أن الضمانات التى اشتمل عليها ذلك المشروع لتأمين المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع الصحيح بالحكومة الذاتية . وإنها

لتأسف جد الأسف أن يساء إلى هذا الحد فهم المراد من استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية .

على أن استسلام الشعب المصرى إلى أمانيه الوطنية مهما تكن تلك الأمانى حقة مشروعة فى ذاتها دون أن يعتبر الاعتبار الكافى بالحقائق التى تجرى على سنتها الحياة الدولية لا يعطل تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب ، بل يعرض ذلك المطمح نفسه للخطر تماما . وليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات والتكاليف والمبالغة فى ما لها من الحقوق ، وإن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى مثل هذا لا يذكون نار النهضة فى مصر وإنما هم يعرضونها للخطر . وقد استعانوا بسلطانهم على مجرى الحوادث فعارضوا مصالح الدول الأجنبية وأثاروا مخاوفها المرة بعد المرة . كذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير فى مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها . وإن حكومة جلالة الملك تعتبر أنها لا تخدم مصلحة مصر إذا هى لانت أو تساهلت تلقاء تهييج من هذا القبيل ، ولن تفلح مصر إلا متى أظهر قادتها المسئولون العزم والقدرة على قمع هذا التهييج ، وقد ابتلى العالم اليوم بالتشيع إلى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة وفشا ذلك فى جهات متعددة . ولن تألو حكومة جلالة الملك جهدا فى مقاومته فى مصر بمثل الشدة التى تقاومه بها فى غيرها . ومتى استسلم لتلك النزعات فإنما جعل القيود الأجنبية التى ينكرها ويطلب الخلاص منها أشد لزوما ومد فى عمرها .

وإذ كان الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملك، مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضا ستستمر مرشدة لمصر أمينة عليها لا تتزعزع فى شيء من أغراضها ولا تتردد . وليس يكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها أن تعود الى مصر بعد خروجها منها إذا كانت مصر وقد تركت لنفسها بغير معونة تعود إلى ما كانت عليه فى العهد الماضى من التبذير والاضطراب . إذ أن ما تحرص عليه حكومة جلالة الملك هو أن تتم العمل الذى بدئ به فى عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد . وهى لا تبغى أن تبقى مصر فى وصايتها ، بل بالعكس تريد تقوية عناصر البناء والتكوين فى القومية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الأجل الذى يتم فيه تحقيق أمانيها القومية . غير أنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بحقوق فعلية وسلطة كذلك لصيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة معا ، وذلك إلى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على أن يق بلاده عوامل الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية .

إن السبيل الصحيح لتقدم الشعب المصرى هو تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا معارضته إياها . وحرصا على هذا التآزر لا ترى حكومة جلالة الملك بأسا عليها من النظر فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم فى كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها . على أنها مع ذلك لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها . ومقتضى هذه الاقتراحات أن يكون مستقبل مصر فى يد الشعب المصرى نفسه . وكلما زاد شعبكم تسليما بوحدة المصالح البريطانيه ومصالحه قلت الحاجة إلى هذه الضمانات . فعلى زعماء مصر المسئولين أن يقيموا الحجة فى هذا الدور الثانى من اشتراك مصر وبريطانيا على أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية فى بلادهم يجوز أن توكل تدريجا لعنايتهم ، وإنما تقوم الحجة إذا هم قبلوا نظام الحكم الأهلى الذى يعرض عليهم والتزموا جانب الحكمة والثبات فى العمل به .

ولى مزيد الشرف الخ ،،

اللنبى (فيلد مارشال)

تقرير

مرفوع إلى صاحب العظمة السلطانية من الوفد الرسمى المصرى

يا صاحب العظمة

أتشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ما جرى فى المفاوضات التى دارت بين وزارة الخارجية الإنجليزية وبين الوفد الذى ألف بمقتضى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١ :

أبحرنا من الإسكندرية أول يوليه فوصلنا إلى لوندره فى الحادى عشر من ذلك الشهر. وقد أرسل لى اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعونى لمقابلته وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد المصرى من جانب الحكومة الإنجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته ، فقصدت إليه فى اليوم التالى وكان لى معه حديث تمهيد لتحديد إجراءات المفاوضة ، وقد أفضى لى فى ذلك الحديث أنه يقدر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة فى الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين. ورجا أن يتذرع كلانا بالأناة والصبر على الخلاف وألا تمنعنا شدته فى أمر من أن نتركه حينا ونعالج غيره من الأمور . وإذ كنا قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الإنجليزية واسعة فى أول الأمر على الأقل . ثم إن الدعوة التى وجهتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمتكم قريبة فى صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هى تنحصر فى طلب الاستقلال وإلغاء الحماية . ويترتب على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة ، غير أنه لما كان الشعور العام فى مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب على العموم لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزن بادئ الرأى أن يحدد تلك الضمانات لنتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال ، فإن كانت لا تنافيه قبلناها ، أو كانت تنافيه وتجعله اسما على غير مسمى لم نتردد فى رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية الإنجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الإنجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات .

لم تكن مسألة الضمانات أمرا جديدا أو موضوعا بكرا فقد جرت بشأنها أحاديث فى العام الماضى ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الإنجليزية فى دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه . وذكر لنا اللورد كيرزن فى جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التى وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال اللنبى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التى عرضت فيه فلا نزاع فى أنه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة فى المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة فى الجلسات التى حضرها الوفد

مجتمعا فى ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليه فى مسائل القوة العسكرية الإنجليزية فى مصر وتمثيل مصر السياسى والموظفين الإنجليزيين فى وزارتى المالية والحقانية والامتيازات باعتبار أنها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

أما مسألة القوة العسكرية التى كانت فى مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الإمبراطورية ، فقد أصبحت فى نظر الحكومة الإنجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

أولاها — الدفاع عن سلامة المواصلات الإمبراطورية فى حالتى السلم والحرب ؛

الثانية — مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى إذا دعت إليها الحالة ؛

الثالثة — حماية المصالح الأجنبية ؛

الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وأصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان .

ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الإنجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأى فى هذه المسألة . وكانت حوادث الإسكندرية حجتها الكبرى فى هذا المذهب الذى كان جديدا علينا .

وأما التمثيل السياسى فقد وجدت الحكومة الإنجليزية أن لجنة اللورد ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية على أن يكون هذا الوزير فى أوثق اتصال وألصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامى وأن يكون تمثيلها السياسى موكولا إلى ممثل إنجلترا وإنما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية وأنه ليس لها أن تعقد أية معاهدة من غير موافقة إنجلترا .

أما الموظفان الإنجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة الإنجليزية بشأنهما الرأى الذى ورد به المشروع الأخير وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملنر .

وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة فى طريق المفاوضة رأسا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد .

يتبين من هذا الموقف الذى اتخذته الوزارة الإنجليزية بشأن المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب يختلف فى جملته وتفصيله عن المذهب الذى تمهدنا بالسعى فى تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحص هذه المسألة ونرد النتائج إلى أسبابها والمعلولات إلى عللها الحقيقية ، وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليه جلونا فيها بعد ما بين آراء الوزارة الإنجليزية والاستقلال .

ونعتقد أننا فى نهاية هذا الدور ظفرنا بإقناع اللورد كيرزن بمذهبنا فى علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى . ثم إنه لما كان الأساس الصحيح فى نظرنا للمفاوضة مع الدول فى إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنجلترا . وكنا نخشى أن هذه المفاوضات يطول أمدها ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ؛ فقد رأينا أن خيرما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق أن تبقى الامتيازات الآن وأن تجرى المفاوضات بيننا وبين انجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية فأفسح اللورد كيرزن صدره لهذا الرأى ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكنا لم نمارس فى هذا الدور تفصيل ذلك الرأى وترتيب النتائج عليه . وفوق ذلك فقد تقدم الكلام فى الموظفين المالى والقضائى اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا . غير أن بعد ما بين مذهبنا ومذهبهم فى المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزن حديث فى ذلك الشأن تلته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات . وليس بين مذكرته الأولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى فى تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل ما زادته الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحا محلا لإعادة النظر ، وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين ، ويراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسئولية بشأن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عنها . وقد دعانا اللورد كيرزن إلى استئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها — فتبينا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال إذ كنا قد أبدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ، ولكنا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الإنجليزية فى غيرها من المسائل إذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا إلا اقتراحات أولية لا تلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى ، غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار فى معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته فى المسائل العسكرية ، ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها وكنا بين أن نجترئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الإنجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه فى الجلسه الأولى من أنه لا يمنعنا اتساع مسافة الخلف بين مذهبينا فى مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأى الأخير — على أننا أردنا أن نتقى كل شبهة تستفاد من استئنافنا المناقشة فرددنا على اللورد كيرزن برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة فى اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية وأبدينا استعدادنا للمناقشة فى المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلف بيننا وبينهم .

وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيرا معتدلا . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى نفرغ من المسائل الأخرى وبقى كل منا محتفظا برأيه إلى حين يجىء دورهما وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين ثم توليتهما وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا فى تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم فى المسائل التى تعرضنا لها .

أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التي بنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لنفاذها وانقطع أيضا ، تبعا لذلك ، الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقي صندوق الدين باختصاصه الحالي باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ماذكرناه من الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره ، وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الإنجليزية ليست راغبة في التدخل في الإدارة المصرية أن الحديث في الوسائل التي يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالي والقضائي بل أصبح من المنتظر ألا تكون لتلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال .

وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤونا شتى منها مسألة قناة السويس ، وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مد امتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ، ومحطات التلغراف اللاسلكي والترخيص من الآن للحكومة الإنجليزية وللشركات التي توعز بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى إنشاءه منها واشتراط موافقة المندوب السامي على إنشاء الأسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذي تدفعه مصر سدادا لدائني تركيا ، ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم . وقد كانت هذه المسائل محلا لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا ويظهر أن ردودنا على المسألتين الأوليين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما .

اعترضنا هنا فصل الإجازة وهو الفصل الذي توقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة أو الخمسة أسابيع . وقد مضى الأمر هذا العام على سنته المعروف فلم يكن بد من التربص بعملنا حتى تنقضي هذه الفترة ، وقد غادرنا لوندره في هذا الفصل وعدنا نستعد لإتمام ما بدأناه من تضييق مسافة الخلف في المسائل التي كانت تشغلنا في هذا الدور فلما عدنا في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادي عشر والسابع عشر من أكتوبر .

لم يبق شيء من أغراضنا خافيا أو مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ إلى النصوص ، لذلك ذكر لنا اللورد كيرزن منذ عودتنا في أكتوبر أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق مما ثار عليه الخلاف فما استطاع تذليله من هذا ذلله ، وما لم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية داعيا جهده إلى التوفيق عاملا على ذلك .

في اليوم الثاني من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويد جورج — وكان قد سبق لي به اجتماع قبل سفرنا للإجازة وعدني فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الإجازة — فقصصت عليه نبأ ما جرى من المفاوضات وأحطته علما بموقفنا في مختلف المسائل وقد ذكر لي أنه أجل المناقشة في المسألة المصرية في الوزارة حتى يتحدث معي في شأنها وأنه شديد الرغبة في صداقة الأمة المصرية ، ثم وعد بإرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه — فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأي الحكومة الإنجليزية وتنتهي إليه رغبتهم في الاتفاق .

في اليوم العاشر من نوفمبر سلمني اللورد كيرزن مشروع الحكومة الإنجليزية وقد رددنا عليه بالإيجاز مطنبين في ختام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلا للأمل في الوصول إلى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أنه لا وجه للبحث في الطريقة التي يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نر وجها لإعادة البحث

والمناقشة فى أبواب المشروع الأخرى . وإن عظمتكم لتجدون فى المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية وفى محاضر الجلسات التى أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم : وهذه المذكرات والمحاضر تغنينا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه . إذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليه إلا فى مسألة التمثيل السياسى وقد قبله المشرع ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نفسها فإن المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت عدلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن إذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولا لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شؤون الإدارة المصرية .

على أن فداحة الاقتراح الإنجليزى الذى عرض علينا فى يوليه كانت تجعلنا نعتقد أنه اقتراح ابتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم خصوصا وقد استمر المفاوضون الإنجليز فى المفاوضة بعد أن لم يترك لهم محلا للشك فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة إلى قبوله . وقد جاء المشروع فى هذا الصدد مختلفا جد الاختلاف عما اقترحته لجنة لورد ملنر وأنه وإن كان حقا أن الحكومة الإنجليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فقد كان لنا أيضا يحق أن نذكر أن الحكومة الإنجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها وهو أمر لم يجر له مثال فى هذا النوع من المفاوضات . ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الإنجليزية تفكر جديا فى إرضاء المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى وهو مالم يقبلوا إلا معدلا بتحفظاتهم . نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الإنجليزية وأن هذه لم ترتبط ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بالا تنزل الحكومة دونه هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق إلى قبول ما فوقه .

لا ننكر أن حوادث الإسكندرية وقعت بعد ذلك وكنا أول الآسفين لها غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الأجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للأجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث فى غير الدور التاريخى الذى حدثت فيه وكما اقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين فى أمن ودعة ، فقد كنا نرجو أن تقتنع الحكومة الإنجليزية بأن المصالح الإنجليزية والأجنبية على السواء غير مهددة فلا ينبنى على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأول وهلة بل مشروعا يترك محلا للأخذ والرد وإنما يترك إلى جانب ذلك أملا فى أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق .

والذى لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شىء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الإنجليزية ومع أن قدرا من الحذر والحرص معقول ومقبول فإن الغلو فيهما ناف للثقة التى يجب أن تكون أساسا لمحالفة بين بلدين مناف لها .

وقد أشرنا إلى المحالفة بين البلدين وكانت أحاديث العام الماضى قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات وجاءت دعوة الحكومة الإنجليزية إلى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة

لذلك الرأى ، ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المحالفة بالنص الصريح ، ولكننا قلبنا المشروع كله فلم نجد فى ثناياه غير تلك الإشارة المجملة وكان حقا ألا تلتق المحالفة وما تذهب إليه إنجلترا من أنها مسئولة عن مصر فى مشروع واحد فإن لكل من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان ، وقد أدرك واضع المشروع ذلك فجعل المساعدة التى تبذلها مصر لإنجلترا والتى هى أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى نتيجة لازمة عن المسئولية التى تقبلها إنجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلا من أن تكون أحد العوضين فى عقد له طرفان .

أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحا ولكننا ألفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها — فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك .

بعد عودتنا إلى مصر اطلعنا على المذكرة التفسيرية التى أرسلتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمتكم بيانا لخطتها فى المفاوضات ومرامى سياستها فى مصر، ولسنا فى حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه من المشروع وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الإنجليزية والأجنبية وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات ، إذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ، ولكن ما نفهمه نحن فى هذه الضمانات أنها تترك استقلال مصر قائما سليما وتقوم إلى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون افتيات على حرية مصر ، غير أن المذكرة تبنى على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر فلم يكن لهذه المذكرة إذ أن تجعلنا نغير رأينا فى المشروع أو نحول عن الخطة التى سلكناها .

ولا يفوتنى قبل أن أختم هـذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديق رشدى باشا وهو أشد ما يكون انهماكا فى العمل وزهدا فى دواعى الراحة ، وما خلفه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق وقد كنا وإياه على اتفاق تام فى كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلمت منه أنه موافق على ما جرى بعده .

كذلك لا يفوتنى أن أشير إلى العون الجليل الذى لاقيته أنا وزملائى أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية .

وإن من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التجمل والتجلد عند انقطاعها . وإن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لا تزال تساور الوزارة الإنجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها .

وقد يخزننا أن الرأى العام الإنجليزى ، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى وتعبر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناها ، أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها وأجيبت مطالبها . وأنه لا يعتبر إرضاء مصر تهاونا أو تفريطا بل عدلا وحسن سياسة .

وعلى أى حال فليس لنا أن نيأس من روح الله أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرعى هذه الأمة ويسهر على مصالحها .

والله أسأل أن يكلأ عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد .

وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين ،،

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

كتاب مرفوع إلى حضرة صاحب العظمة السلطانية
من حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب العظمة

لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها ودعتنى إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عند ما شكل الوفد الرسمى .

وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت أرأسه فى لوندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج ، فإنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم علىّ به .

وأنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين ما

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

كتاب من دولة عدلى باشا إلى عظمة السلطان بالتماس قبول استقالة الوزارة

يا صاحب العظمة

تشرفت على أثر عودتى من أوربا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة وقد بقى زملائى يقومون بإنجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم .

ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فإنى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة .

وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين ما

حرر فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

أمر كريم نمرة ٨٩

صادر لحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

بقبول استقالة الوزارة

عزيزى عدلى يكن باشا

إن كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتضمن اضطراركم للاستقالة من مهمتكم كان من أعظم بواعث الأسف لدينا . وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم مقدرين صدق ولائكم وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم الخدمات الصادقة التى أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم ما

فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

فؤاد

تبليغ من المندوب السامى

إلى

حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحماية

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ — أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التى قدمتها إلى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها ، وهو ما آسف له أشد الأسف .

٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين ألقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها .

٣ — غير أنه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة ، بل إن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما . وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ — وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر ، خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ — أما أن تكون إنجلترا راغبة فى التداخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتداخل فى شؤون مصر وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية

---

٦ — هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة [illegible]

٧ — فإذا كانت هذه هى نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر، أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التداخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها إلا أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية، ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص .

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة فإنني لسعيد أن أنهي إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوي أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا ، وإنني لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري .

وإذا أبطأ لأي سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) الساري على جميع ساكني مصر والذي أشير إليه في التصريح الملحق بهذا فإنني أود أن أحيط عظمتكم علما بأنني — إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ — سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر ، وإنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء .

ولي مزيد الشرف الخ »

أللنبي (فيلد مارشال)

الملاحق

ملحق (١)

نماذج من النص الفرنسى للوثائق

الخاصة بقطع المفاوضات

TRADUCTION

du Mémorandum des termes d'un projet de Convention entre la Grande-Bretagne et l'Egypte

I — FIN DU PROTECTORAT

1 — Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique consent, en considération de la conclusion et de la ratification du présent traité, à mettre fin au protectorat proclamé sur l'Egypte le 18 Décembre 1914 et à reconnaître, dès cette ratification, l'Egypte comme Etat Souverain sous une monarchie constitutionnelle.

Il est donc par les présentes conclu, et continuera à subsister, entre le Gouvernement et le peuple de Sa Majesté Britannique d'une part, et entre le Gouvernement et le peuple d'Egypte d'autre part, un traité perpétuel et un lien de paix, d'amitié et d'alliance.

II — RELATIONS ÉTRANGÈRES

2 — Les affaires étrangères de l'Egypte seront conduites par le Ministère Egyptien des Affaires Etrangères sous un Ministre désigné à cet effet.

3 — Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique sera représenté en Egypte par un Haut-Commissaire, qui, en raison de ses responsabilités spéciales, aura droit à tout moment à une position exceptionnelle et aura la préséance sur les représentants des autres pays.

4 — Le Gouvernement Egyptien sera représenté à Londres, et dans toute autre capitale où, dans l'opinion du Gouvernement Egyptien, les intérêts égyptiens exigeraient une telle représentation, par des représentants diplomatiques jouissant du rang et du titre de Ministre.

5 — En raison des obligations que la Grande-Bretagne a assumées en Egypte, notamment en ce qui concerne les pays étrangers, les relations les plus étroites devront exister entre le Ministère des Affaires Etrangères Egyptien et le Haut-Commissaire Britannique, qui prêtera toute assistance possible au Gouvernement Egyptien en ce qui concerne les transactions et négociations diplomatiques.

6 — Le Gouvernement Egyptien n'entrera dans aucun accord politique avec des Puissances étrangères, sans consultation avec le Gouvernement de Sa Majesté Britannique, par l'entremise du Haut-Commissaire Britannique.

7 — Le Gouvernement Egyptien jouira du droit de nommer tels représentants consulaires à l'étranger que l'exigeront ses intérêts.

8 — Pour la conduite générale des relations diplomatiques, et la protection consulaire des intérêts égyptiens, dans les endroits où il n'y aurait pas de représentants diplomatiques ou consulaires égyptiens, les représentants de Sa Majesté Britannique se mettront à la disposition du Gouvernement Egyptien, et lui prêteront toute assistance en leur pouvoir.

9 — Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique continuera à conduire les négociations avec les différentes Puissances Capitulaires, en vue de l'abolition des Capitulations existantes et accepte la responsabilité de protéger les intérêts légitimes des Etrangers en Egypte. Le Gouvernement de Sa Majesté conférera avec le Gouvernement Egyptien avant la conclusion officielle de ces négociations.

الترجمة العربية

مشروع الاتفاق المعروض من الحكومة البريطانية

أولا : انتهاء الحماية

١ — فى مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت امرة ملوكية دستورية فبمقتضى هذا قد آبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهـة الأخرى معاهدة دائمـة ورابطة سلام ووداد وتحالف .

ثانيا : العلاقات الأجنبية

٢ — تتولى الشـؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك .

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر قوميسير عال يكون له فى جميع الأوقات وبسبب مسؤولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى .

٤ — يمثل الحكومة المصرية فى لندرة وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية ان المصالح المصرية يمكن أن تستدعى هـذا التمثيل فيها معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير .

٥ — بالنظر للتعهدات التى آخذتهـا بريطانيا العظمى على نفسها فى مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الأجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى البريطانى الذى يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ — لا تدخل الحكومة المصرية فى أى اتفـاق سياسى مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيـا العظمى بواسطة القوميسير العالى البريطانى .

٧ — تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين فى الخارج حسب مقتضيات مصالحها •

٨ — لأجل تولى الشؤون السياسية بوجه عام ، والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية فى الأماكن التى يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ، ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم •

٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولى المفاوضة لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل مسؤولية حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا •

ملحق (٢)

The main object for which Great Britain is called upon to maintain a military force in Egypt is for the protection of her Imperial Communications.

In addition, she will require, as indicated in lord Milner's Report, to assume the obligation of supporting Egypt in defending the integrity of her territory and of safeguarding foreign interests in Egypt, including the safety of the lives and property of foreigners.

For the due discharge of these obligations, it is proposed that British forces shall have free passage through Egypt,

and shall be maintained at such places in Egypt and for such periods as may from time to time be determined. They shall also, at all times, have facilities for the requisition and use barracks, exercise grounds, aerodromes and naval yards, and for the free use of naval harbours.

It is realised that the numerical strength and the location of these forces are matters which, as time passes, may admit of reconsideration and accordingly it is proposed that this article, of the treaty shall be open to revision by mutual consent, at the end of ten years, when the question shall be reexamined at the light of the then existing situation regard

being had to the ability of the Egyptian government to assume a fuller measure of responsibility for the execution of the objects to which reference has been made.

« ان أهم مقصد يدعو انجلترا الى ابقاء حامية عسكرية فى القطر المصرى انما هو حماية مواصلات امبراطوريتها ، واضافة الى ذلك فهى ترغب كما هو موضح بتقرير لورد « ملنر » فى أن تتحمل تبعات مساعدة مصر وذلك بأن تقوم بحماية جميع أراضيها ، الى جانب المصالح الأجنبية فيها ويدخل ضمن ذلك حماية حياة الأجانب ومملوكاتهم ، وللقيام بهـذه الالتزامات يقترح أن يكون للقوات البريطانية حرية المرور فى الأراضى المصرية ، وأن تبقى تلك القوات فى جهات تعين ، ولزمن يعين ، ويعاد تحديدهما من وقت الى آخر ، وأن يتاح لها أيضـا جميع التسهيلات للاستيلاء ، واستعمال الثكنات ، والساحات الخاصة بتدريب العساكر ، والمطارات والسواحل مع حرية استخدام الموانى العسكرية ، ومن المفهوم أن عدد القوات ومحل اقامتها قابل مع مرور الوقت لمعاودة النظر فيه ، وعلى ذلك فمن المقترح أن يبقى الباب بهذه المادة من المعاهدة الخاصة بها مفتوحا للتعديل باتفاق الطرفين بعد انقضاء عشر سنوات ، اذ أن معاودة النظر فى هذه المسألة يجرى على ضوء ما تكون عليه الحالة آنئذ ، وعلى ما سيظهر من استعداد الحكومة المصرية لأن تتحمل — فى نطاق أكبر — مسؤوليات تنفيذ الأغراض الآنف ذكرها ».